وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل (1): 2094179616

رقم التسجيل (2): 171735099618

العلاقة بين السلطة والقبيلة إبان العهد العثماني (1518-1830م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: تاريخ الجزائر الحديث**

إعداد الطلبة:
مختار بوهديي
مفيدة العيدي

إشراف الأستاذ الدكتور:
كمال بيرم

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
01			جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
02	كمال بيرم	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا ومقررا
03			جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022م

إهداء

أهديي عملي هذا

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي نبع الحنان ورمز العطاء الذي لا ينضب

إلى أسرتي وإخوتي وأقاربي

إلى زملائي في العمل طيلة مسيرتي العملية

إلى من شاركني هذا العمل

إهداء

أهديي ثمرة عملي هذا إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير

للذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم وعلمني العطاء بدون انتظار والدي الكريم أطال الله في عمره

إلى من أنارت دربي وسندي في الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي أمي الغالية حفظها الله

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إخوتي وأخواتي

إلى من تقاسمت معه هذا العمل المتواضع الأستاذ بوهدي مختار

إلى الأستاذ الدكتور بيرم كمال الذي رافقنا في إنجاز هذا العمل

إلى صديقاتي مريم وأسماء

إلى كل من علمني

قائمة المختصرات:

ص: صفحة

تر: ترجمة

تع: تعليق

تق: تقديم

ط: طبعة

ع: عدد

مج: مجلد

تص: تصحيح

ج: جزء

دت: دون تاريخ

مقـــــدمة

مقدمة:

بعد إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية، وتعيين خير الدين بربروس بيلرباي عليها سنة 1518م، دخلت الجزائر تحت نظام الحكم العثماني، هذا النظام شكل نوعين من العلاقة، علاقة رسمية ارتبطت بالباب العالي، فيما تكونت علاقة بين السلطة العثمانية مع المجتمع الريفي، هذا الأخير كان يشكل أغلبية المجتمع الجزائري، سعى العثمانيون إلى بسط نفوذهم على كامل المناطق الساحلية والمدن المحيطة بها، ومع توالي الأحداث وتطور الأوضاع داخليا وخارجيا وإقليميا، بدأت السلطة العثمانية تجه لتوسيع نفوذها داخل البلاد، إلا أنها اصطدمت بالقبائل الريفية، فلجأت إلى انتهاج أسلوب على كسب ولائها من أجل تكوين علاقة معها، وفي هذا الإطار جاء موضوع بحثنا الموسوم بـ: "العلاقة بين السلطة والقبيلة إبان العهد العثماني (1518-1830م)".

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع العلاقة بين القبيلة والسلطة العثمانية بالجزائر أهمية بالغة في تاريخ الجزائر العثماني، كون هذه الدراسة تعالج العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

إن صياغة هذا الموضوع تتطلب تحديدا لإطاره الزماني والمكاني، والذي كان بين (1518-1830م)، حيث يمثل التاريخ الأول قيام الإيالة الجزائرية، وتأسيس الحكم المركزي وتنصيب خير الدين كأول بيلرباي عليها، أما سنة 1830م، عرفت فيه الإيالة عدة تحولات وتغيرات، كان من نتائجها انهيار الحكم العثماني، أما المكان فهو الجزائر والتي تعتبر من أهم إيالات الحوض الغربي للمتوسط خلال الفترة العثمانية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعتنا عدة أسباب لاختيار الموضوع منها:

أ-أسباب ذاتية:

تمثلت في الفضول والميول الشخصي قصد التعرف أكثر على طبيعة العلاقة التي ربطت القبيلة بالسلطة العثمانية، واستراتيجية السلطة العثمانية في إخضاع هذه المقاطعات.

ب-أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات التي تتعلق موضوعاتها بعلاقة السلطة مع القبائل، فهي لحد الآن لم تحظ بقسط وافر من التعمق انطلاقا من تقصي الدراسات الاجتماعية للجزائر العثمانية.
- ومحاولة توضيح طبيعة تعامل السلطة العثمانية مع المجتمع الريفي الجزائري وكيفية التأقلم مع طبيعته القبلية المعقدة.

-إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في نقطة مركزية تتمثل في إبراز طبيعة العلاقة التي كانت تربط القبيلة بالسلطة العثمانية، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في:

- كيف تعاملت السلطة العثمانية مع النسيج القبلي للجزائر؟

هذه الإشكالية انبعثت عنها أسئلة فرعية تمثلت فيما يلي:

1-ما هي أهم مراحل الحكم العثماني بالجزائر؟

2-كيف قسمت الجزائر إداريا وكيف كان نظام التوظيف فيها؟

3-ماهي أهم القبائل التي شكلت درعا في وجه السلطة العثمانية؟ وما هي أهم الإجراءات التي اتبعتها السلطة العثمانية بغية السيطرة عليها؟

4-كيف كانت العلاقة بين القبيلة والسلطة؟

-المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يرصد لنا ما مضى من وقائع وأحداث ويحللها بحكم طبيعة الموضوع، كما ساعدنا المنهج الوصفي في وصف القبائل وأماكن تواجدها وكذا في وصف علاقة القبيلة بالسلطة.

-خطة الموضوع (هيكلة الموضوع):

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، ومدخل تمهيدي وفصلين وخاتمة، فجاءت على النحو التالي:

جاء المدخل التمهيدي بعنوان: ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، تناولنا فيه الوضع السياسي للمغرب الأوسط قبيل دخول العثمانيين، كما تعرنا إلى التواجد العثماني وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، كما تناولنا فيه النظام السياسي للجزائر العثمانية، وكذا التنظيمات الإدارية التي قسمت الجزائر إلى أربعة مقاطعات إدارية.

أما الفصل الأول فكان بعنوان: "التشكيل القبلي بالجزائر العثمانية"، تطرقنا في المبحث الأول إلى الإدارة المركزية والإقليمية، بينما تناولنا في المبحث الثاني قبائل المخزن تعريفها، أماكن تواجدها وامتيازاتها، وكذا قبائل الرعية والقبائل الممتنعة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: "علاقة القبيلة بالسلطة"، تناولنا فيه علاقة قبائل المخزن بالسلطة العثمانية، وتطرقنا إلى علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية، كما تناولنا في المبحث الثالث علاقة القبائل الممتنعة بالسلطة العثمانية، ثم تطرقنا في الأخير إلى محطات تور العلاقة بين القبيلة والسلطة.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

أ-المصادر:

1. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، أفادنا هذا المصدر في المبحث التمهيدي من خلال ذكر أهم التنظيمات الإدارية التي تمثلت في بايلك التيطري.
2. الأغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر، أفادنا في الفصل الأول في ذكر تعريف

قبائل المخزن وانتشار قبائل المخزن في بايلك الغرب، كما أفادنا في الفصل الثاني في ذكر علاقة القبائل الممتنعة بالسلطة العثمانية.

3. حمدان خوجة، المرآة، أفادنا في المبحث التمهيدي في تطور النظام السياسي بالجزائر بالضبط في مرحلة حكم الدايات، كما تم ذكره في علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية.
4. محمد بن صالح العنتري، فريدة منيسة أفدنا في الفصل الأول عن الحديث عن الإدارة الإقليمية وما تضمنته من أجهزة حكم، كما أفادنا في الفصل الثاني عند ذكره للأساليب الفظيعة التي اتبعها السلطة العثمانية لردع القبائل.
5. عبد القادر المشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، أفادنا في الفصل الثاني عند تطرقه إلى علاقة القبائل الممتنعة بالسلطة العثمانية بالتحديد في بايلك الغرب، بالإضافة إلى عدة مصادر أخرى.

ب-المراجع:

1. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركين تطرقنا إليه في المدخل التمهيدي عند الحديث عن الوضع السياسي للمغرب الأوسط قبيل دخول العثمانيين، كما تطرقنا إليه في الحديث عن الإدارة العثمانية بالجزائر بالتحديد في الإدارة المركزية والإقليمية إضافة إلى حديثه عن علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية، كما أفادنا في محطات التوتر بين القبيلة والسلطة.
2. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، أفادنا في المبحث التمهيدي من خلال التطرق إلى التنظيم الإداري بالجزائر من خلال حديثه عن التنظيم بدار السلطان، كما أفادنا في الفصل الأول في الإدارة العثمانية الإقليمية، كما تطرق إلى الحديث عن قبائل المخزن وعلاقتها بالسلطة العثمانية، وأهم الامتيازات التي تحصلت عليها.

3. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني، أفادنا في الفصل الأول في الحديث عن قبائل المخزن تنظيمها وأصولها، كما أشار إلى تنظيم قبائل الرعية، كما أفادنا في الفصل الثاني في الدور الإداري والاجتماعي في علاقة القبائل بالسلطة العثمانية.

الصعوبات:

وكأي بحث تاريخي لا يخلو من الصعوبات، واجهتنا عدة صعوبات من بينها:

- طول الفترة الزمنية وتشعب الموضوع إلى عدة أطراف.
- شح المعلومات في المصادر والمراجع فيما يخص قبائل الرعية والممتنعة.
- عدم الاعتماد على المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، هذا ما جعله عائق في التعمق أكثر في الموضوع.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من زرع فينا رغبة البحث في هذا الموضوع، وإلى كل من وقف بجانبنا وساندنا ووجهنا بالأخص المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور: بيرم كمال.

مدخل تمهيدي

ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية

1-الوضع السياسي للمغرب الأوسط

2-التواجد العثماني في الجزائر

3-تطور النظام السياسي بالجزائر العثمانية (1518-1830م)

4-التنظيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني

1-الوضع السياسي للمغرب الأوسط:

بعد سقوط الدولة الموحدية في القرن 13م، ظهرة دويلات تقاسمت الإرث فيما بينها، تمثلت في ظهور الدولة الحفصية في المغرب الأدنى (1207-1574م) والدولة الزيانية، التي بسطت نفوذها في المغرب الأوسط (1236-1554م)، ودولة بني مرين الذين حكموا المغرب الأقصى[1]، عرفت هذه الدويلات فترة ازدهار في جميع المجالات، غير أن الصراعات الداخلية التي نشبت بينها أدت إلى تدهور أوضاعها السياسية.

عرف المغرب الأوسط عدة أزمات داخلية، أدت إلى غياب الأمن والاستقرار، وتأزم الوضع في المنطقة أثر على قوته المادية والمعنوية، مما أدى إلى انفصال العديد من القبائل، وظهور إمارات ترفض الخضوع لأي سلطة مركزية كإمارة كوكو[2] في منطقة القبائل والدواوة في الزاب والحضنة وبني جلاب في تقرت، التي ساهمة في إضعاف النظام الإداري وتدهور الوضع السياسي المضطرب[3]، كان المغرب الأوسط ينقسم إلى قسمين: القسم الغربي تحت حكم الزيانيين وعاصمتهم تلمسان، وقد دخل الزيانيون في صراعات مع الدويلات المجاورة كمنطقة وهران، أما القسم الشرقي فكان تحت حكم الحفصيين ويضم بجاية وقسنطينة وعنابة.[4]

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 11.

[2] – إمارة كوكو: تقع في سهول الجزائر تسمى سهول متيجة من جهات الجنوب والشرق، عبارة عن سلسلة جبال يسكنها أقوام من البربر والزواوة، نسبت هاته الإمارة إلى الجبل الذي يقع فيها، أما اسمها الحقيقي فهو أيوك الأنداس وهو جبل عال شديد الانحدار، يبعد عن مدينة الجزائر بمسافة ثمانية فرسخ من جهة الشرق والجنوب، للمزيد ينظر إلى: مارمول كربخال: إفريقيا، ج2، تح: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1988، ص 373.

[3] – صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دار هومه، بوزريعة، الجزائر، 2012، ص 09.

[4] – مبارك محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989، ص 412.

إن هذا الانقسام والتفكك اللذان ميزا المغرب الأوسط، كان عاملا مشجعا للأطماع الصليبية، ونلمس فيما كتبه فرناندر وي زافرا الذي قال: «...إن بلاد المغرب بأكملها تجتاز حالة انهيار نفسي يظهر معها أن الله قد أراد منحها لصاحبي الجلالة».[1]

2-التواجد العثماني في الجزائر:

لقد كان سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين بإسبانيا سنة 1492م، أثر سلبي على الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، حيث عجل هذا السقوط بانطلاق الطاقات الأوروبية نحو مغامرات ما وراء البحار، وكانت إفريقيا نتيجة لقربها الاختيار الأفضل التي انتقلت منه سنة 1505م، حيث تفاقم الخطر الأوروبي الصليبي نتيجة ملاحقة الأندلسيين الفارين من الأندلس.[2]

إن وجود الأتراك العثمانيون بالجزائر، جاء نتيجة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد في بداية القرن 16م، حيث تفاقم الخطر الإسباني والبرتغالي على السواحل الجزائرية واحتلال إسبانيا للموانئ الجزائرية، حيث فرضت الجزية على سكانها[3]، واستغلت الضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر أواخر عهد الدولة الزيانية، فدخل أمراؤها في صراع على كرسي العرش واستعانوا للقضاء فيما بينهم بالقوى الإسبانية، أدى هذا الانقسام إلى ضعف السلطة المركزية، مما شجع بعض القبائل والمدن الساحلية على إعلان العصيان وتشجيع الإسبان على احتلال مدنها[4]، في ظل هذ الظروف الصعبة استطاعت إسبانيا السيطرة على المرسى الكبير في شهر أكتوبر سنة 1505م، ومدينة وهران 1509م، وبجاية 1510م، ثم توالت المدن الساحلية بالسقوط في يد الإسبان، أما مدينة الجزائر التي كانت في

[1] – عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طبعة خاصة، سلسلة المشاريع الوطنية، منشورات المركز الوطني للدراسات، 2007، ص 12.

[2] – لسان الدين الخطيب: الإحاطة بأخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974، ص 107.

[3] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص 53.

[4] – عائشة غطاس وآخرون: المرجع السابق، ص 12.

يد الحاكم سلم التومي، فقد أصاب سكانها هلع كبير لأنها لا تملك إلى القليل من الأسلحة، ولم يكن لديهم أي مدفعية لحماية أنفسهم.[1]

في ظل هذه الصراعات ظهر على مسرح الأحداث الإخوة بربروس، الذين توالت انتصاراتهم في مدينة جربة بتونس، فلجأ أعيان وعلماء مدينة بجاية والأمير الحفصي إلى طلب المساعدة منهم للقضاء على الإسبان، فلبى الإخوة بربروس النداء، ومن هنا انتقل الصدام بين قوات العثمانيين والإسبان من البحر إلى الفارين من الأندلس[2]، واستطاعوا ضد الهجمات الإسبانية على السواحل الجزائرية، فأصبح العثمانيون على إثر هذه الأعمال القوة الإسلامية الجديدة والصاعدة التي يمكن للمغاربة أن يعتمدوا عليها في صد الهجمات الصليبية التي تهددهم.[3]

طلب أعيان مدينة الجزائر من خير الدين بربروس البقاء في الجزائر، بعد وفاة أخيه إلا أنه عارض الفكرة، وطلب منهم فكرة طلب الحماية من السلطان العثماني، فوافق أعيان مدينة الجزائر على ذلك، وأرسلوا إلى السلطان سليم الأول تزعم البعثة إلى السلطان العثماني العالم أبو العباس أحمد بن القاضي، فاستجاب السلطان العثماني لطلب سكان المدينة.[4]

وقام بإرسال أسطول بحري مدعوم 1000 متطوع و2000 جندي إنكشاري وكمية من الذخيرة والعتاد والمدفعية، كما دعمهم بـ 4 آلاف متطوع لهم نفس الامتيازات الخاصة بالجنود الإنكشارية.[5]

---

[1] – أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 103.

[2] – أحمد بن خالد السلاوي الناصري: الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ص 123.

[3] – شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تع: محمد مولي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1983، ص 326.

[4] – علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية–عوامل النهوض وأسباب السقوط–، ج1، ط4، دار المعرفة، مصر، 2006، ص 84.

[5] – ليلى الصباغ: الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغاربية، ع7، 08 جانفي 1977، ص 95.

وقام بمنح خير الدين رتبة بايلرباي[1]، حيث أصبح بموجبها القائد الأعلى للأساطيل وممثلا خاصا للسلطان العثماني بالجزائر، وتم ضرب السكة باسم السلطان العثماني وذكر اسمه في الخطبة، وبذلك تم إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية رسميا بداية من سنة 1519م، لتدخل الجزائر مرحلة الحكم العثماني وتكون علاقة رسمية بينها وبين الخلافة العثمانية.[2]

3-تطور النظام السياسي بالجزائر العثمانية (1518-1830م):

بعد إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية، وتعيين خير الدين بربروس بايلرباي عليها، دخلت الجزائر تحت نظام الحكم العثماني، هذا النظام السياسي ارتبط فعليا بالسياسة العثمانية وبسلطة الحاكم العثماني، وقد عرف نظام الحكم العثماني في الجزائر عدة تطورات سياسية وعسكرية منها:

3-1-عهد البايلرباي (1518-1587م):

يعتبر من ألمع العصور العثمانية بالجزائر يبدأ منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518م، عندما تولى خير الدين بربروس منصب بايلرباي، وينتهي مع وفاة علج علي سنة 1587م، عاصر فترة السلاطين العظام، فهو عصر القوة العثمانية، وفيه تم توطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي سوف يرتكز عليها طيلة الوجود العثماني بالجزائر[3]، في هذا العهد تمكن البايلربايات من تقسيم الجزائر إلى أربعة مقاطعات سميت بالبايلكات، على رأس كل منها حاكم يسمى باي، وسبب الاستقلالية التي يتمتع بها البايلربايات في **تسيير** الجزائر فكرة الدولة العثمانية في تغيير نظام الحكم وإرساء نظام

[1] بايلرباي: هو أمير الأمراء، وهو لقب أطلقه الحاكم العثماني سليم الأول على خير الدين وهو أعلى المناصب في الدولة العثمانية، كان مسؤولا على الجيش وما يتعلق به من أمور، كانت كلمته مسموعة بعد السلطان مباشرة، للمزيد ينظر: سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص 64.

[2] – بسام العسلي: خير الدين بربروس، ط2، دار النفائس، مصر، 1986، ص 35.

[3] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 57.

جديد، يكفل لها الإبقاء على الجزائر خاضعة لها، فتحولت الجزائر إلى ولاية يديرها باشا يعين مباشرة من العاصمة العثمانية لمدة ثلاث سنوات.[1]

3-2-عهد الباشوات (1588-1659م):

بعد أن شعر الباب العالي من تخوفه من البايلربايات بعد أن حاولوا المد من سلطة الإنكشارية، قاموا بتغيير نظام الحكم من البايلربايات إلى الباشوات، حيث كان هذا الأخير يعين لمدة ثلاث سنوات خوفا من أن تطول مدة الحكم، فسيطروا على البلاد[2]، إلا أن هذا النظام ساهم بشكل كبير في تدهور سلطة العثمانيين، حيث انشغل الباشوات بجمع الثروات والأموال ونسوا مشاكل الشعب، فانتشرت الفوضى والاضطرابات، واندلعت الثورات لأن الباشوات أنهكوا عاتق الشعب بالضرائب.[3]

تعاقب على حكم الجزائر من الباشوات 43 باشا، ولقد كانوا جميعهم أجانب من صول أناضولية ويونانية، وهو ما أدى إلى عجزهم في فرض سلطتهم على البلاد، فتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق، فأنهوا بذلك حكمهم، فاستولت بذلك الإنكشارية على السلطة وأصبح البوكياشي خليل أول آغا في عهد جديد ونظام آخر هو نظام الآغوات.

---

[1] – هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 133.

[2] – ويليام سبنسر: طائفة رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 63.

[3] – بابا عائشة: الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني (1519-1830)، مجلة متون، مج8، ع8، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، جانفي 2017، ص350.

3-3-عهد الآغوات (1659-1671م):

تمكن قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الديوان، يعتبر هذا العهد عهد تسلك الجيش على الحكم، حيث استبدلوا الباشا بآغا[1] أسندوا إليه حكم البلاد، وجعلوا مدة حكمه شهرين، وحدوا من سلطته وقيدوها بتنفيذ مقررات الديوان، ما ميز عهد الآغوات هو كثرة الفتن واغتيالات الحكام[2] نتيجة عجز هؤلاء عن توفير الأمن والاستقرار والانسجام فيما بينهم، وبسبب حالة الفوضى التي عاشتها الجزائر في عهدهم تدخل رجال الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهوا عهد الآغوات وفرضوا أحد زعمائهم على الجزائر، ليبدأ بذلك عهد جديد هو عهد الدايات.[3]

3-4-عهد الدايات (1671-1830م):

كان اغتيال الأغا علي (1665-1671م) آخر آغا عثماني حكم الجزائر إذنا لنهاية نظام الآغوات وتنصيب حكم جديد، هو نظام الدايات، حيث وبعد ثورة رياس البحر على الإنكشارية قاموا بتعيين الحاج محمد دايا على الجزائر، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة هو نظام حكم الدايات.

أخذ الحاكم العثماني في الجزائر بداء من سنة 1671م لقب داي[4] وهو لقب شرفي، ثم في بداية الأمر اختيار الداي من طرف رياس البحر الذي كانت في يدهم السلطة المطلقة أمام الباشا المرسل، كان يتم تعيين منصب الداي عن طريق إجراء انتخابات في حالة ما إذا توفي الداي.

---

[1] – الأغا: مصطلح من أصل فارسي يعني السيد، استعمله الأتراك لدلالات كثيرة منها ضابط مثل الإنكشارية، للمزيد ينظر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص 16.

[2] – هلايلي حنيفي: المرجع السابق، ص 135.

[3] – جون.ب. وولف: الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 140.

[4] – الداي: هو لقب شرفي وتعني هذه الكلمة القائد وهي تعني باللغة التركية ألب أي الخال، للمزيد ينزر: سهيل صابان: المرجع السابق، ص 18.

لم يكن الدايات على درجة واحدة من الكفاءات والنزاهة[1]، فكان منهم النزيه والزاهد في متاع الدنيا مثل الداي محمد بن عثمان الذي قام ببناء المساجد والحصون والقلاع، ومنهم من اتصف بالعجز وعدم القدرة على تسيير شؤون الدولة.[2]

ارتبط نظام الحكم بالجزائر بهيئة من الموظفين السامين في الدولة نظرا لدورهم فيه، فبالإضافة إلى الداي كانت الحكومة تضم بعض الموظفين السامين الذين كانت لهم السلطة المطلقة في تسيير شؤون الإيالة تمثلت في الديوان الصغير والديوان الكبير.[3]

4-التنظيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني:

كانت الإدارة الجزائرية في العهد العثماني ترتكز على تقسيم إداري يتمثل في أربع أقاليم تسمى بالبايلكات، وذلك منذ عهد البايلربايات، حيث قام حسن باشا بتقسيم الجزائر إلى مقاطعات على رأس كل إقليم موظف يحمل لقب باي يعين من طرف الداي، وهذه الأقاليم هي:

4-1-دار السلطان:

عاصمته الجزائر، يتربع هذا الإقليم على مساحة تقدر بـ 6500 كلم^2، يمتد من جبال القبائل وواد سباو شرقا إلى واد مسلمون غربا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى جبال الأطلسي جنوبا[4]، يضم هذا الإقليم الجزائر العاصمة، البليدة، القليعة وشرشال، يحتوي بايلك دار السلطان على مقر الداي الممثل الشرعي للسلطان العثماني في إيالة الجزائر، حيث تخضع له مدينة الجزائر كما تخضع جميع أوطانها على قواد يشرق عليهم آغا العرب

[1] – حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، مكتبة الحياة، الجزائر، 1975، ص 127.

[2] – أحمد السليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 19.

[3] – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 129.

[4] – شوفاليه كورين: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541م)، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 20.

المفوض من الباشا، خضعت دار السلطان لتنظيم محكم عكس المقاطعات الأخرى التي لم تتأثر بالحكم المركزي.[1]

4-2-بايلك التيطري:

يعتبر أصغر البايلكات[2] مساحة مقره "المدية" تأسس سنة 1540م، التي كانت تخضع مباشرة لإدارة حاكم تابع للديوان في مدينة الجزائر دون سلطة الداي.[3]

كان هو الدرع الواقي لدار السلطان من الأخطار ومن حركات قبائل الجنوب التي كانت تهدد الشمال دائما، لهذا فصلت بموجبه مدينة "المدية" عاصمته عن باقي الأقاليم، ووضعت تحت سلطة حاكم لا يتبع الباي بل يتبع مدينة الجزائر، امتدت حدوده من الشمال الأطلسي[4] البليدي، ومن الجنوب الأطلسي الصحراوي، ومن الغرب الشلف ومن الشرق جبال ونوغة، كان هذا البايلك أضعف البايلكات من جميع النواحي، شهد هذا الإقليم تمرد العديد من القبائل التابعة ضد السلطة، حيث رفضوا دفع الضرائب الشيء الذي أدى بالسلطة العثمانية الحاكمة إلى سحب سلطة البايات في إدارة المدية عاصمة الإقليم وتسليمها إلى آغا العرب[5]، وقد كان بايلك التيطري يتشكل عموما من واحد وعشرين وحدة إدارية ممثلة في قبيلة أو عدة قبائل، وقد كان بعضها تحت سلطة أعوان المخزن وبعض الوحدات الإدارية الأخرى، كانت عبارة عن إقطاعات يديرها موظفين يستعملونها كمصدر لمعاشهم، وذلك

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 273.

[2] – البايلكات: مصطلح يطلق على المقاطعة أو العمالة وتسمى بشالك أو سناجق، وقد أطلق هذا المصطلح على الملكية ذات الطابع العمومي فملكية الأراضي أصبحت بايلكات أي ملكا للدولة، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 95.

[3] – محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1969، ص 74.

[4] – محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969، ص 36.

[5] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 292.

يرجع بالخصوص إلى طبيعة السياسة العثمانية في الجزائر، بحيث تطبق الإدارة على الأفراد.[1]

4-3-بايلك الشرق:

يعد أكبر البايلكات مساحة وعاصمته قسنطينة، يحده من الغرب بايلك التيطري ومن الشرق إيالة تونس ومن الشمال ساحل البحر، أما من الجنوب فإن حدوده غير ثابتة ولكنها تصل إلى تقرت وورقلة، أنشأ هذا البايلك في سنة 1567م[2]، كانت عاصمته قسنطينة المركز الرئيسي لسلطة الباي الذي واجهته صعوبة في بسط سلطته ونفوذه على الإقليم بسبب الشيوخ والزعماء سواء في الصحراء أو الجبال الشمالية ونفوذهم وترأسهم قبائل قوية.[3]

يعتبر من أهم الأقاليم في الجزائر، سواء من عمقه الجنوبي أو مساحته وثرواته، فهو يملك أحسن الأراضي، هذه الأراضي وضعت تحت تصرف الباي مباشرة، أما المناطق الجبلية والصحراوية فقد خضعت لسلطة الرؤساء المحليين.[4]

4-4-بايلك الغرب:

يمتد من بايلك التيطري شرقا إلى غاية الحدود المغربية غربا، يقع غرب مدينة الجزائر[5]، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط يمتد إلى غاية الصحراء جنوبا، تأسس سنة 1563م، يعتبر ثاني أكبر إقليم مساحة بعد بايلك الشرق، تميز النظام الإداري لهذا الإقليم بصبغة عسكرية وذلك لمجاورته للملكة المغربية ذات الأطماع التوسعية[6]، كان لهذا الإقليم عدة عواصم متتالية منها مازونة 1568م إلى غاية 1701م، ثم القلعة، فمعسكر التي اتخذها الأتراك عاصمة لهم إلى غاية 1792م بعد أن قاموا بتحرير وهران، هذه الأخيرة التي

---

[1] – محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 75.

[2] – محمد صالح ابن العنتري: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تق وتع: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 18.

[3] – محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 37.

[4] – محمد السليماني: المرجع السابق، ص 38.

[5] – محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 79.

[6] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 63.

فتحها الباي محمد الكبير، حيث أصبحت بدءا من 1792م عاصمة لبايلك الغرب، بالرغم من ذلك لم يكن هذا البايلك ذا قيمة كبيرة من حيث موارده، وبحكم صبغته العسكرية فهو اعتبر إقليما دفاعيا.[1]

[1] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 293.

الفصل الأول

التشكيل القبلي بالجزائر العثمانية

المبحث الأول: الإدارة العثمانية في الجزائر

المبحث الثاني: قبائل المخزن

المبحث الثالث: قبائل الرعية

المبحث الرابع: القبائل المستقلة (الممتنعة)

المبحث الأول: الإدارة العثمانية في الجزائر

1-الإدارة المركزية:

عندما ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية حكمها العثمانيون بتفويض من السلطان العثماني، وقد اتخذت السلطة العثمانية في إيالة الجزائر لنفسها نظاما إداريا لم يتغير تقريبا منذ تأسيسها سنة 1519م، إلا أنه وبعد فشل نظام الآغوات شكل الديوان جهاز إداري جديد انبثق عنه مجموعة من الموظفين[1] هم:

أ-الداي:

هو رئيس الدولة الحاكم الأعلى للبلاد، هو المسؤول على الجهاز الإداري في الحكم المخول الأول لتوقيع الوثائق الرسمية، يشرف بنفسه على تعيين الوزراء، يساعده موظفون، فالمجالس الإدارية، له ديوانان أحدهما يضم مجموعة من المستشارين الكبار، وهو كثير الاجتماع وديوان أعظم يضم كبار الضباط منهم آغا، والمفتي الحنفي والمالكي وكتاب الدولة.[2]

ب-الخزناجي:

هو الرجل المكلف بجمع المال، يتصرف في خزينة الدولة بأوامر الداي، مرشح لخلافة منصب الداي في حالة غيابه أو شغوره.[3]

ج-بيت المالجي:

موظف حكومي سامي يعين مباشرة من الداي، مهمته الإشراف على بيت المال، يشرف على شؤون الأملاك والثروات التي تعود وتؤول إلى خزينة الدولة، الإشراف على مراسم الدفن وتهيئة القبور، بيع وتصريف الشركات والأملاك المصادرة والأملاك المنقولة.[1]

---

[1] – سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص65.

[2] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 144.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 279.

د-خوجة الخيل:

هو الرجل الثالث في الحكومة الجزائرية، مهمته الإشراف على أملاك الدولة وصيانتها، يعتبر المسؤول الأول على جمع الضرائب وتمويل موظفي الدولة بالمواد الغذائية، يقوم بدور الوسيط بين الحكومة والقبائل والعشائر خاصة قبائل المخزن.[2]

هـ-آغا العرب:

هو قائد الجيش البري وفرقة الإنكشارية، يقوم بدفع رواتب الجند وتوفير المؤونة لهم، هو المسؤول على إدارة شؤون بايلك دار السلطان، يقوم بمهمة السهر على أمن المدينة وحمايتها من المتمردين، يستعين في تأدية مهامه العسكرية بقائل المخزن المتمركزة في الإقليم.[3]

بالإضافة إلى ما ذكرناه من الموظفين، هناك فئة أخرى من الموظفين التابعين لهم وعلى صلة وثيقة بالجهاز الإداري، صارت لديهم سلطة واسعة، ونفوذ شرفي ارتقى بهم إلى مصاف الوظائف السامية؛ من بينهم المكتابجي الذي مهمته فرض الضرائب والحفاظ على السجل الرئيسي للدولة، فيما تتمثل مهمة الدفتردار في مراقبة وتسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب ومراقبة المخازن التابعة للدولة، كما نجد الرقمنجي ومهمته الحفاظ على السجلات الرسمية للدولة التي تتعلق بالشؤون الخارجية.[4]

---

[1] – سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تع: أبو العيد دودو، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 194.

[2] – أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر وبداية الاحتلال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 50.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي لإيالة الجزائر"، مجلة الأصالة، ع: 32، 2013، ص 50.

[4] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 280.

2-الإدارة الإقليمية:

أ-الباي:

لقد أطلقه العثمانيون على حاكم ناحية من النواحي الجزائرية، ومعناه قائد القياد، يتم اختيار الباي من الذين لهم صلة قرابة بالعشائر والقبائل الكبيرة، يباشر الباي سلطته من طرف الداي، من مهام الباي الإدارية ضمان موارد دخل للخزينة الخاصة ولو تطلب ذلك استعمال القوات العسكرية والمحافظة على الأمن واستقرار الأوضاع والحيلولة دون انتفاضات السكان المحليين، كما أنه يقدم الدنوش إلى الداي وتنفيذ أوامره.[1]

ب-الخليفة:

وهو بمثابة كاتب الباي، يأخذ مكانه في رحلة الدنوش الصغرى، يكون تحت تصرفه القادة وكل القوات النظامية، يعمل على جمع الضرائب وإخضاع السكان، كما أعطيت له صلاحيات إقرار الأمن والهدوء عن طريق القيام بحملات عسكرية[2]، ويكون عادة للبايلك خليفتان في الإقليم، أحدهما بالخروج للرعية وأخذ المال منها، والآخر ينوب عن الباي في حالة غيابه عن البايلك.[3]

ج-آغا الدائرة (خوجة الخيل):

يعرف باسم آغا العرب أو باشا آغا، مكلف بإدارة البايلك وقيادة الفرسان العرب التابعين للدولة، يخول له منصب الباي في حالة شغوره، يقوم أحيانا بإصدار الأوامر مثل تعيين البايات الجدد، يخضع لأوامر قبائل المخزن، هذا ما جعله متصرفا في الأرياف ومراقبة البايات في تعاملهم مع السلطة المركزية.[4]

---

[1] – محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق، تع: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 189.

[2] – محمد صالح بن العنتري: المصدر السابق، ص 29.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 67.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 191.

د-شيخ البلد:

تتحصر مهامه داخل البلد أو المدن إلى داخل أسوار البايلك، فهو المسؤول عن حراسة المدينة والعناية بها ودفع أجور الجند.[1]

كما يلحق بهؤلاء الموظفين السامين بالبايلك الباشا كاتب، الذي يقوم بكتابة الرسائل السياسية المهمة للباي، والإشراف على باقي الكتاب وكذا الباشاسيار أو ما يسمى بناقل البريد، أما الوحدات الإدارية المكونة للبايلك فيرأس كل منها قائد، ويعين كمسؤول مدني وعسكري في الوحدة الإدارية التي تحت تصرفه ومهمته جمع الضرائب.[2]

أما بالنسبة للإدارة العثمانية بالأرياف، فتعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري، حيث كانت نسبة الأرياف تمثل أغلبية السكان، وهذا ما جعل الأرياف هي الخلية الأساسية في البناء الإداري العثماني.

لقد واجهت السلطة العثمانية صعوبات في بسط سلطتها ومد نفوذها داخل البلاد، نظرا لصعوبة المناخ وتنوع التضاريس، فعملت السلطة العثمانية في تدعيم نفوذها للاستعانة بباياات البايلكات وربطهم بمشايخ القبائل وفق مصالحها حتى وإن تطلب الأمر استعمال القوة.[3]

3-تركيبة المجتمع الجزائري:

انقسم المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني إلى مجموعتين أساسيتين هما سكان المدن الذين كانوا يشكلون 5% وسكان الريف الذين يمثلون أغلبية السكان، وكانت كل مجموعة تتكون من عدة فئات تمثلت فيما يلي:

[1] – المرجع نفسه، ص 191.

[2] – أحمد السليماني: المرجع السابق، ص 41.

[3] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 69.

أ-سكان المدن:

انقسم مجتمع المدن إلى فئات متعددة حسب المكانة الاجتماعية وحسب الأصول العرقية والجغرافية.

1-جماعة الأتراك العثمانيون:

أغلبهم من الجنود الإنكشاريين، استقروا في مدينة الجزائر، لم يتجاوز عددهم 12 ألف، وترجع قلة العنصر التركي إلى حالة العزوبة التي فرضت على الإنكشاريين، اشتغل أفراد هذه الفئة في الجيش والوظائف الإدارية.[1]

2-جماعة الكراغلة:

وهم المولدون بالجزائر من أم جزائرية وأب تركي، كانوا أدنى مرتبة من الفئة الأولى، اهتمت هذه الفئة بالإدارة في كثيرا من المرات من أجل الحصول على امتيازات مثلهم مثل العثمانيون.[2]

3-جماعة الحضر:

وهم الذين سكنوا المدينة وترعرعوا بعا عبر المراحل التاريخية، وتضم أيضا الأندلسيون والأشراف، وتميزوا بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، اشتغل أفراد هذه الفئة بالتجارة خاصة المهن الصناعية ووظائف السلك القضائي والتعليمي.[3]

4-جماعة البرانية:

تتألف من المجموعات السكانية التي هاجرت إلى المدن الكبرى للإقامة أو العمل وتضم ما يلي:

[1] – ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص223.

[2] – دياب بومدين: بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م، دراسية سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 136-137.

[3] – فارس العيد: التركيبة الاجتماعية في الغرب الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي، مجلة عصور الجديد، ع 3،4، وهران، 2011، ص 295.

أ-بني ميزاب:

لم يختلطوا بالمجتمع المدينة، بسبب مذهبهم الإباضي، كانوا يمتهنون التجارة، وإدارة الحمامات وصناعة الخبز.

ب-الأغواطيون والبسكريون:

تضم هذه الفئة عناصر مختلفة، جاءت من مختلف الجنوب الجزائري مثل: الأغواط، الزيبان، وادي سوف...، اشتغل أفرادها بالمهن البسيطة مثل تنظيف الشوارع، حفر الآبار...[1]

ج-القبائليون:

وهم الذين وفدوا من المناطق الجبلية القريبة من المدن، امتهنوا العمل في الدكاكين، بيع الزيت، الحراسة... .

د-الجيجليون:

استقروا بمدينة الجزائر سنة 1516م، رافقوا عروج إلى هناك، ومنذ ذلك التاريخ حظوا بمكانة خاصة عند الأتراك، تحصلوا على امتيازات هامة.[2]

هـ-اليهود:

شكلوا أهم العناصر البشرية في المدن الكبرى، وفدوا إلى الجزائر في فترات مختلفة من الزمن، اندمجوا سبب ثقة الحكام الأتراك فيهم، اشتغلوا بالتجارة مثل صناعة الحلي، العملة.[3]

و-الدخلاء:

تضم الأسرى المسيحيين والعبيد الذين كانوا مسخرين للخدمة في القصور والمنازل، كما تضم أيضا التجار، ورجال الأعمال والقناصل الأوروبيون.[1]

---

[1] – هلايلي حنيفي: المرجع السابق، ص 169.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص 103.

[3] – شوفاليه كورين: المرجع السابق، ص 17.

4-سكان الريف:

شكل سكان الريف غالبية سكان الجزائر في العهد العثماني، حيث كانت نسبتهم تتراوح ما بين 90% و95% من مجموع السكان، وقد انقسموا إلى فئات ومجموعات وقبائل مختلفة حسب الامتيازات أو القوة أو العلاقة مع السلطة

ومن هنا يمكننا طرح الإشكال الآتي: ما ذا نقصد بالقبيلة؟ فيما تمثلت تشكيلات المجتمع القبلي في الريف الجزائري؟

أ-تعريف القبيلة:

إن تسمية القبائل مشتقة من الكلمة العربية "قبيلة"، جمع قبائل، وهذه التسمية تنطبق على وضع القبائل السياسي، وتعرف القبيلة على أنها جماعة بشرية تربط بين أفرادها مجموعة من الصلات، تكون وحدة عضوية تشترك فيما بينها بالقرابة الدموية[2]، تضم القبيلة بعض المئات من الأفراد أو عشرات الآلات، تشكل فيما بينها وحدة سياسية متماسكة ومستقلة في تنظيم حياتها وتعاملاتها[3]، يدير القبيلة شيخ كبير يتم تعيينه من طرف العرش.[4]

المبحث الثاني: قبائل المخزن

1-تعريفها:

ارتبطت الإدارة العثمانية بالجزائر وخصوصا في المناطق الريفية بمصطلح المخزن، ويعود أصل هذه الكلمة إلى تلك المؤسسة الإدارية التي أنشأتها دول المغرب قبل الفتح الإسلامي، المتمثلة في الأعوان والإداريين المكلفين بتسيير وحفظ المحاصيل والضرائب العينية المكدسة في المخازن، إلى أن أصبح هذا اللفظ يطلق على تلك الإدارة نفسها.[5]

---

[1] – أحمد بحري: الجزائر في عهد البايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، ط1، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص 43.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ص 46.

[3] – جمال بن طاهر: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، 2003، ص 195.

[4] – سفيان صغيري: المرجع السابق، ص 68.

[5] – عمر حرفوش: الإدارة الجزائرية في العهد العثماني-الإدارة المركزية أنموذجا-، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 46.

عرف المزاري المخزن بقوله: «أن المخزن هو الناصر للدولة كيفما كانت وحيثما وجدت وتملكت وباتت وبالنسبة إليه مخزني، مخازني مفرد مخزنية في تحقيق المباني... ويطلق المخزن مجازا إلى دار الحاكم نفسه ومن قولهم إني ذاهب إلى دار المخزن».[1]

ومن هنا يمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعة سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار، وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك، بل هي في واقع الأمر تجمعات تعميرية تشكل هذا العبيد والكراغلة وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال.[2]

2-أصولها:

تعد قبائل المخزن نموذجا واضحا لسياسة الإدارة العثمانية مع السكان، ولا سيما سكان الأرياف وإذا بحثنا عن كيفية تكوينها ونشأتها فيمكننا الوقوف على ثلاثة أصناف لتكوينها:

أ-الصنف الأول:

قبائل محلية في الأصل، تتواجد على الراضي الزراعية والمدن المجاورة قبل مجيء العثمانيين، فضل هذا الصنف التحالف مع العثمانيين طوعا، مقابل إقرار احتفاظهم بأراضيهم وانتفاعهم بجمع الضرائب من قبائل الرعية.[3]

ب-الصنف الثاني:

هي قبائل شكلها العثمانيون من أفراد لا ينتمون عادة إلى نفس الأصل، فهم مغامرون متطوعون أو حتى من العبيد الذين تم تحريرهم، فرض عليهم وضعهم الاقتصادي والاجتماعي انطوائهم لخدمة العثمانيين.

---

[1] – الأغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تق: يحي بوعزيز، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1900، ص 30.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 105.

[3] – محمد سعيد عقيب، قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج9، ع2، جامعة الشهيد حمة لخضر عمارة، الوادي، الجزائر، 2018/12/30، ص 04.

ج-الصنف الثالث:

هي قبائل ممتنعة في الأصل، لكن فرض عليها الوضع المخزني، غير أنها لا تلتزم بهذه الصفة بشكل دائم، إذ تتمرد كلما مرت الإدارة العثمانية بفترة فتور أو انشغال منها قبائل نزليوة بوادي يسر بمنطقة القبائل.[1]

ولقد اختلفت مهام قبائل المخزن، حيث تصنف إلى صنفين:

-**قبائل مخزنية ذات طابع عسكري:** وهي قبائل محاربة كقبائل مازونة.

-**قبائل مخزنية ذات طابع فلاحي:** تهتم بالفلاحة وتربية الخيول تساهم بالحمال الخماسين أو لحراسة مطامير البايلك كقبيلة أولاد صابر.[2]

3-موقعها الجغرافي:

انتشرت القبائل المخزنية في البايلك الثلاثة وضواحي دار السلطان، وهو ما يمكن العثمانيين من السيطرة عل أغلب أرجاء الإيالة، ويمكننا إيجاز مناطق تواجدها كالآتي:

- تقيم قبائل المخزن حول الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها الحاميات التركية ومن أهم القبائل التي كانت تتمركز في هذه المناطق نذكر منها: هاشم ببرج بوعريريج والخشنة ببرج تبنة.[3]
- نجدها في الممرات السلطانية مثل الممر السلطاني الذي يربط بين مدينة الجزائر وقسنطينة مثل مخزن الزواتنة، مخزن العريب.
- نجدها تتمركز قرب القناطر والجسور مثل قنطرة الحراش، حيث نجد فيها مخزن الخشنة وقنطرة الشلف الكبرى غرب مليانة.[4]

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 165.

[2] – محمد سعيد عقيب: المرجع السابق، ص 05.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 219.

[4] – المرجع نفسه، ص 220.

- تمركزت حول الخوانق الجبلية والممرات الصعبة وعند الجسور والعناطر الرئيسية مثل ممر سور الغزلان.
- نجدها قرب محطات القوناق المقامة عند كل مرحلة من مراحل الطرق، لتكون مأوى ومكانا آمنا تحط به القوافل رحالها وتستريح عند فرق الأوجاق المتوجهة من الجزائر وإليها من إحدى مراكز البايلك، والحاملة للضرائب السنوية.
- كانت تستقر بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها والفصلية من بينها سوق عين اللوحة وسوق الأرباع، بالإضافة إلى تلك المستودعات الرئيسية لتخزين الحبوب.

والجدير بالذكر أن قبائل المخزن كانت في بايلك الغرب، تظهر على الخريطة في شكل خطين متوازيين، الأول كان يأخذ جوانب الجبال التلية إلى منتصف وادي الشلف، والثاني من أطراف الصحراء من سعيدة إلى سبدو، وهو ما كان يتيح الفرصة لها لمقابلة قبائل الرعية.[1]

أهم القبائل المخزنية في البايلكات:

لقد كان انتشار قبائل المخزن في البايلكات الثلاث، وذلك من أجل أن تمد السطلة نفوذها للمناطق البعيدة عن الإيالة وبقائها تحت المراقبة، ومن أهم هذه القبائل نجد:

1-في بايلك الشرق:

لقد كان انتشار قبائل المخزن في البايلكات الثلاث، وذلك من أجل تمد السلطة نفوذها للمناطق البعيدة عن الإيالة وبقائها تحت المراقبة، ومن أهم هذه القبائل نجد:

أ-الخنانشة:

أقامت قبائل الخنانشة بالقرب من الحدود الشرقية لبايلك قسنطينة، قامت بتثبيت الحكم العثماني بالبايلك.[2]

[1] – ناصر الدين سعيدوني: دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي...، المرجع السابق، ص 58.

[2] – المرجع نفسه، ص 479.

ب-دائرة الأغا:

كانت تقيم دائرة الأغا في منطقة فج مزالة، ويبلغ عدد فرسانها حوالي ألف فارس.

ج-مخزن ابن الدايخة:

تمثلت مهمته في حراسة السفوح الجنوبية والسفوح الغربية.

2-في بايلك الغرب:

انقسمت قبائل المخزن إلى قسمين وهما:

أ-المخزن الوهراني:

يتكن هذا المخزن من قسمين شرقي وغربي، فالشرقي هو نجع المكاحلية، أولاد سيدي عربي وأولاد العباس وغيرهم، أما الغربي فهو نجع الزمالة والغرابة والبرجية.[1]

ب-مخزن مستغانم: ويتشكل من القبائل الآتية:

- مخزن هاشم ذاروع يحتوي على 50 فارسا وهو تحت قادة آغا الدواوير.
- المخاليف: ينسبون إلى بني زروال، وجدهم مخلوف وينقسمون إلى أربعة قبائل أولاد الغروبي أولاد بورنان والصحاري والشراقة والقنادزة.[2]

3-في بايلك التيطري:

كانت قوة هذا المخزن تقدر بحوالي 1000 محارب من القوى المحلية المستقرة في هذا البايلك، يتكون هذا المخزن من قبيلتا الدوابر والعبيد التي كانت توفر المحاربين والفرسان في حفظ الأمن وجمع الضرائب وحراسة الطرق[3]، وذلك في الأوقات العادية تكون هذا البايلك من قبائل بني عمار، التي كانت متحالفة مع الإسبان إلا أنها بعد أن انضمت إلى قبائل المخزن وشكلت بذلك أهم قوة مخزنية ببايلك الغرب.[4]

---

[1] – الأغا من عودة المزاري: المصدر السابق، ص 30.

[2] – المصدر نفسه، ص 332.

[3] – عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 181.

[4] – المرجع نفسه، ص 182.

4-تنظيمها:

وضعت الإدارة تنظيما محكما لتسيير قبائل المخزن وإخضاعها لإرادتها، فكان الدايات والبايات يعينون على رأس قبائل المخزن شيوخا وقيادا وخلفاء للبايات، وكانت هذه التعيينات خاضعة لمقاييس ومعايير معينة، حيث كانت القبائل تعين شيوخها بنفسها.[1]

أما قبائل الدواوير[2] والزمالة والعبيد، فالإدارة هي التي كانت تتولى تعيين رؤسائها ومهما كانت طريقة التعيين فإن المعنيين مطالبين بدفع مبالغ مالية.

وكانت الإدارة تمنح بعض الامتيازات لأفراد قبائل المخزن مقابل تقديمهم للدعم العسكري والمادي للداي أو الباي أو المحلة[3] كلما تطلب الأمر ذلك، ولهذا السبب لم تقم الإدارة بتجريد أفراد قبائل المخزن من أسلحتهم، وذلك بالرغم من الأخطار التي يمكن أن يشكلها مثل هذا الإجراء، إلا أن الإدارة على ما يبدو، قد اتخذت التدابير الضرورية لمواجهة أي طارئ لضمان ولا قبائل المخزن وتبعيتها لها، وإجهاض محاولاتها الانفصالية.[4]

إن صفة المخزن التي منحت لبعض القبائل لم تكن ثابتة أحيانا، إذ كان بإمكان الإدارة تجريدها منها وتحويلها إلى قبائل الرعية، وكان يحدث ذلك عند تخلي إحدى القبائل عن التزامها نحو الإدارة.

إن تخوف الإدارة العثمانية من تحالف القبائل فيما بينها ضد السلطة الحاكمة جعلها تلحق بعض القبائل بآغا المدينة مباشرة، كما هو الشأن بالنسبة لأولاد أحمد بن سعد وأولاد

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص 170.

[2] – تعوم تسمية الدواوير والزمالة إلى عهد الباي محمد الكبير، فعندما حل الطاعون ببايلك الغرب، انتقل رفقة حاشيته إلى بلاد أولاد سليمان أحد بطون بني عامر، ونصبت له هناك خيمة حمراء من الوبر ليسكن فيها، فجعل خدما في دائرة خيامه، فاتخذوا منذ ذلك الوقت تسمية الدواوير (جمع دوار)، وعين آخرون لحمل أثقاله، فأطلق على هؤلاء تسمية الزمالة (المخزن الثابت للفرسان)، وبذلك أصبحوا زمالة الباي ودوائره، للمزيد ينظر: محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شر، تع: ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة، بيروت، 1964، ص 217.

[3] – سفيان صغيري: المرجع السابق، ص 118.

[4] – علي خنوف: السلطة التركية في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق ونهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، [د.ن]، الجزائر، 1999، ص 107.

عزيز في ضواحي سيرسو التابعة لبايلك الغرب، واتبعت لإدارة نفس السياسة في منطقة القبائل.[1]

اعتمدت الإدارة العثمانية فيَ إضعاف بعض القبائل المنافسة لها على سياسية الصفوف، فكانت تحتوي قبيلة ضد أخرى أو طرفا ضد آخر، وهناك من لاحظ أن هذه المعارضة المتبادلة بين الصفوف والمبارزة فيما بينها، كان يضمن توازن القوى ويحفظ النظام الاجتماعي وانسجام الجميع.[2]

المبحث الثالث: قبائل الرعية

قبائل الرعية، هي قبائل تخضع لأهل المخزن، يتم استخدامهم وتجنيدهم في كل وقت ويبقون تحت تصرفهم ورهن أوامرهم، وهم أضعف حلقة في سلسلة المجتمع الريفي لا يمكنها شق الطاعة لأنها محصورة بين قبائل المخزن وتهديد المحلة.[3]

ويعرفها حمدان خوجة بقوله: «مهنتها كلها فلاحة، مسكنهم تحت الخيام للأهلية التي يولونها، ليس لهم مكان مستقر...»، تمثل هذه القبائل قاعدة الهرم الاجتماعي في الحكم، عانت هذه القبائل الفروق الطبقية، فهم يقومون بكل الأعمال الفلاحية، في المقابل لا ينعمون إلا بالجزء اليسير.[4]

1-أصولها:

لقد أرغمت الظروف الصعبة قبائل الرعية على الخضوع للإدارة العثمانية، ومن جملة العوامل التي ساعدتها على ذلك هي:

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 171.

[2] – المرجع نفسه، ص 171.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 107.

[4] – مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص 292.

أ-الموقع الجغرافي:

كانت معظم قبائل الرعية تقيم في المناطق التي كانت تحت نفوذ الإدارة المتمثلة في قبائل المخزن والقبائل المتعاونة معها، والحاميات العسكرية الرابطة بين الأبراج ومدن البايلك.[1]

ب-الوضع المادي:

كانت معظم الأراضي الفلاحية الخصبة في يد قبائل المخزن والقبائل المتعاونة، وبعض الأسر القوية، أما نصيب قبائل الرعية للاستفادة من قطعة أرض، مقابل تقديم خدمات للإدارة ودفع الضرائب المقررة عليها.[2]

ج-الصراعات والحروب القبلية:

أدت الصراعات والحروب القبلية التي كانت تندلع بين القبائل الريفية، بسبب التنافس حول المراعي ونقاط المياه، ومحاولة فرض الوجود وغيرها من القضايا ببعض القبائل، ولا سيما الضعيفة منها، بالاستنجاد بالإدارة العثمانية والدخول تحت حمايتها[3]، وقد ورد أن أهالي متيجة وبئر سليمان وغيرهم قد طلبوا من الباشا أن يعين لهم أحد الأتراك بجمع الضرائب، ويقيم بينهم شهيدا على تصرفاتهم، وشاهدا على طاعتهم للباشا، واستجابة لهذا الطلب تم تعيين قائدة هذه المنطقة.[4]

2-تنظيمها:

كان تنظيم قبائل الرعية معقدا، لاختلافه من قبيلة لأخرى، فهناك من كان خاضعا لشيوخ قبائل المخزن وآغوات الدواوير والقياد والخوجات وخلفاء البايات، وهناك من كان تابعا

[1] – كاميلية دغموش: قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014، ص 106.

[2] – المرجع نفسه، ص 107.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص 180.

[4] – المرجع نفسه، ص 182.

لخوجة الخيل وآغا العرب بمدينة الجزائر، وقد تعود أسباب هذا التقاسم إلى الانتفاع من خدماتها وكنت تتنوع كالتالي:[1]

أ-دار السلطان:

كانت قبائل الرعية تتمركز في المنطقة الممتدة من بوحلوان غربا إلى يسر شرقا تابعة لآغا العرب بدار السلطان مثل سباو وبوحلوان، التي كانت تحت قيادة الداي، فكانت فرق الزمول تتولى مراقبة حركة القبائل الجبلية، مقابل أراضي زراعية يقدمها الداي لهم، إضافة إلى تزويدهم بالخيول والأسلحة.[2]

كان قائد وطن حجوط يتولى أمر بني مناد وسماته ومزية وحجوط، وتمتد سلطته إلى وادي سبعة، أما قائد بني خليل فكانت تحت سلطة قبائل بن خليل وقبائل بني صالح وبني مسعود وبني ميصرة، وتمتد سلطته إلى وادي الحراش.

أما قائد وطن خنشة فكان يغطي قبائل عمال وبني عائشة إلى غاية يسرة، أما القبائل الواقعة بين يسر وسباو، فكانت تابعة لقائد وطن يسر وسباو، وهذا الأخير كان يتشكل من قبائل بني خلفوان وقليسة أم الليل وبني ثور ومدينة دلس وبني قنون وفليسة البحر وبني جناد، وبنيس غبرين ووادي الحمام.[3]

أما في البايلكات الثلاثة، فإنه يكاد يكون نفسه إلا أن لكل بايلك خصوصيته، فكان في:

---

[1] – سعاد عقاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م)، دار السلطان أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 36.

[2] – المرجع نفسه، ص 37.

[3] – أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980، ص 48.

ب-بايلك الغرب:

كان أكثر تنظيما، إذ قسم إلى ثلاث مناطق، واعتبر سهل من أهم المناطق لكونه يوجد به الأراضي الخصبة، امتدت حدوده إلى إقليم دار السلطان لكونه معبرا للطريق السلطاني، ونظرا لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، فإن إدارة قبائل الرعية القاطنة به أوكلت لخليفة الباي.[1]

ولقد وضعت قبائل الرعية اليعقوبية بفرعيها الغربي والشرقي، تحت إدارة آغوات الدواوير والزمالة، وكانت قبائل تلمسان السهلية والجبلية يتولى أمرها قائدان، وكان المشرفون على قبائل الرعية يعتمدون في حفظ الأمن وجباية الضرائب على قبائل المخزن.[2]ذ

ج-بايلك التيطري:

ضم عدد من قبائل الرعية، من بينها قبيلة بن علي، وزورة وبني عيش وهوارة ورينة وحناشة وبني يعقوب وأولاد سيدي ناجي وأولاد هديم وأولا معرف...وغيرها من القبائل، ولقد خضعت هذه القبائل إلى إدارة الباي، أما القبائل البعيدة، فكان يعين عليها القياد والشيوخ.[3]

هناك من لاحظ أن قبائل حسين بن علي تكونت من الهجرات المتتالية لبعض القبائل العربية والأمازيغية، والتي أصبحت تشكل ست قبائل، أدى تنوع أصول هذه القبائل إلى افتقارها إلى الروابط العائلية ووقوع الحرب فيما بينها، واشتد الصراع بين قادتها حول لقب المشيخة، هذا ما سمح للإدارة العثمانية بأن تضمن ولاء تلك القبائل.[4]

د-بايلك الشرق:

إن تأثير الباي المباشر كان محدودا، إذ اقتصرت إدارته على المدينتين قسنطينة وعنابة وأريافها القريبة، ويعود ذلك إلى شساعة البايلك ووجود عائلات تتقاسم ملكية الأراضي

---

[1] – توفيق دحماني: النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1779-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 56.

[2] – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 50.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته...، المرجع السابق، ص 185.

[4] – المرجع نفسه، ص 188.

الزراعية واستقلالها مع الإدارة العثمانية[1]، هذا ما يفسر انخفاض عدد قبائل الرعية في بايلك الشرق، مقارنة بالبايلكات الأخرى.

تمركزت قبائل الرعية في المناطق السهلية الداخلية مثل ميلة وعين مليلة وسطيف وعين بسام وواد زناتي والمسيلة والعلمة، والمناطق الساحلية مثل ساحل عنابة وإيدوغ وسكيكدة، وكانت أهم القبائل هي قبائل عامر الشراقة والغرابة والسقينة والدريد.[2]

ومهما كان شكل تنظيم قبائل الرعية، فإن وضعها لم يكن قارا، إذ لا حظنا أن بعض القبائل تم ترقيتها إلى مصاف قبائل المخزن، في وقت تحولت قبائل المخزن إلى قبائل الرعية.

المبحث الرابع: القبائل المستقلة (الممتنعة)

هي مجموعة من القبائل التي تمتنع عن دفع الضرائب، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة، وكان رفضها راجع إلى طبيعة النشاط الاقتصادي[3]، إذ تعتبر أراضها من أفقر الأراضي، مما جعل مواردها الزراعية ضعيفة، فكان نشاطها مقصورا على القليل من الزراعة وتربية المواشي والتجارة، وهذا ما جعل اقتصادها نادرا ما يلبي احتياجاتها اليومية.[4]

أ-أصولها:

كانت هذه القبائل تتكون من القبائل القاطنة في المناطق الجبلية والصحراوية والمناطق الحصينة كالبابور وجرجرة والونشريس وطراطرة وشمال قسنطينة، كان أغلب هذه

---

[1] – توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1792-1865م) –دراسة مقارنة–، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 435-436.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 187.

[3] – كاميلية دغموش: المرجع السابق، ص 118.

[4] – شهرزاد رفاف: القبيلة خلال العهد العثماني ديناميكية الخضوع والتمرد، مجلة المعيار، مج 25، ع 53، 2021، ص 981.

القبائل يطلب الترحال مثل الأحرار والمهايا وبرانس، وبني مناد في الغرب الجزائري، ولقد غلب على هذه القبائل الانطواء من أجل الحفاظ على حريتها وعدم التعدي على أراضيها.[1]

ونظرا لبعد هذه المجموعات السكانية على نفوذ الحكام وعدم اعترافهم بسلطتهم، فإن حكومة الداي حاولت أن تحد من استقلالهم وترغمهم على مهادنة السلطة الحاكمة باتباع عدة طرق منها:

- تنصيب الحاميات وإقرار عشائر المخزن في الأماكن المهمة التي تتحكم فيها الأقاليم التي تعيش فيها هذه المجموعات السكانية المستقلة، فعلى سبيل المثال حرض الحكام على محاصرة الكتلة الجبلية الحضية، التي تتألف من جبال البابور وجريرة والبنايات[2] التي تسكنها قبائل الكثير، اعتادت على الثورة بإنشاء نقاط حراسة ومراقبة دائمة مثل برج سابا وبرج عنب من جهة الشمال وقيادة بني جيادو الخشنة[3] وبرج حمزة وسور الغزلان من الناحية الغربية وبرج بوعريريج وبرج زمورة.[4]
- كما أن كتلة الأوراس والنمامشة الحصينة تطلبت حراستها توزيع الحاميات وقبائل المخزن ببسكرة جنوبا والزمول شمالا وتبسة شرقا.
- التحكم في الأسوق الموسمية والأسبوعية الواقعة بالقرب من مواطن هذه القبائل المستقلة، حيث يتم التعارف وعقد الأحلاف وتبادل الرأي وتنشر الأخبار والدعايات، حتى تتمكن الدولة من السيطرة على هذه الأسواق[5]، وعندما يشعر

---

[1] – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 83.

[2] – المرجع نفسه، ص 85.

[3] – الخشنة: تتكون هذه القبيلة من أبناء الكراغلة الذين قاموا بالثورة ضد السلطة في القرن 17م، تتميز هذه الفرقة بأنها غنية وذات قوة عددية، استعانت بهم السلطة العثمانية أثناء الحرب وفي تأمين الطرق نحو بايلك قسنطينة، للمزيد ينظر: سعاد عقاد: المرجع السابق، ص 20.

[4] – شهرزاد رفاف: المرجع السابق، ص 982.

[5] – كاميلية دغموش: المرجع السابق، ص 118.

الحكام بأن بعض هذه الأسواق أصبحت غير ملائمة للتبادل التجاري أو معرضة للخطر أو للدعاية المضادة للدولة، فإنهم يسارعون بإلقائها ونقلها لمكان آخر يستطيعون السيطرة من خلاله عليهم، وعند عدم نفع هذه الطريقة فإن الحكام يلجؤون إلى القوة وتدمير الدشر وإتلاف الأمتعة، حتى تضطر القبيلة المتمردة تحت وطأة الظروف إلى المهادنة والخضوع[1]، وبهذه الطريقة تم إخضاع إمارتي كوكو بجرجرة وبني عباس بالقرقور في القرن 16م.

- كما كانت هذه القبائل في الكثير من الأحيان ترغم على ترك مواطنها الأصلية والانتقال إلى الجهات الغير الحصينة، كما وقع لكثير من قبائل منطقة الأوراس، إذ تعذر إخضاعها فإن الحكام يلجؤون إلى تشتيتها وانتزاع الأراضي الخصبة منها.

[1] – آغا بن عودة المزاري: المصدر السابق، ص 367.

الفصل الثاني

علاقة القبيلة بالسلطة العثمانية

المبحث الأول: علاقة قبائل المخزن بالسلطة العثمانية

المبحث الثاني: علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية

المبحث الثالث: القبائل الممتنعة وعلاقاتها بالسلطة العثمانية

المبحث الرابع: محطات توتر العلاقة بين القبيلة

لقد تميز المجتمع الجزائري بطابعه القبلي وذلك راجع إلى أن الريف يغلب عليه ما عدا بعض الحواضر المعروفة التي كانت تشكل تجمعات كبيرة شكلتها ظروف تاريخية، سواء التواجد الروماني أو بعض ما تشكل بعد دخول الإسلام، ولما دخل العثمانيون كان الدخول على بعض السواحل لصد التحرشات الإسبانية عبر جيجل وهران والجزائر خاصة، وبعد الإلحاق الرسمي كان للسلطة السياسية أن تتعمق للداخل، فتعاملت مع القبائل وفق طبيعة قبيلة قبائل قوية استمالتها وأعطتها امتيازات وعولت عليها في الاستعانة بها، سواء كقوة ممثلة لها أو كجيش احتياطي أن تطلب الأمر في خرجات ممثلي السلط السياسية لفرض القوانين أو جمع الجبايات والعشور والزكاة، وقبائل ضعيفة استكانت واستسلمت للسلطة وأذعنت وأدت ما عليها دون مشاكل وقبائل أخرى لطابع بعدها عن مركز السلطة أن تتمرد وتواجه وتقف في وجه سواء القبائل الممثلة للسلطة العثمانية أو على السلطة العثمانية نفسها، فشكلت نوعا من الامتناع والرفض وبذلك شكلت قبائل مخزنية وقبائل رعية متمردة.

المبحث الأول: علاقة قبائل المخزن بالسلطة العثمانية

كانت قبائل المخزن بمثابة الجهاز الاقتصادي والعسكري والإداري الذي اعتمدت عليه الإدارة العثمانية في فرض سيطرتها على سكان الأرياف، ولقد تجلى دورها فيما يلي:

1-الدور الاقتصادي:

كانت قبائل المخزن تقوم بدور أساسي في المجال الاقتصادي، لكونها كانت تشغل معظم الأراضي الخصبة التابعة للبايلك في تزويد الإنتاج الزراعي والحيواني، وكانت توفر جزءا كبيرا من الموارد المالية المستخلصة من مختلف أنواع الضرائب مثل العشور[1] والزكاة[2]، لذلك فقد اعتمد العثمانيون على قبائل المخزن في عملية تحصيل الضرائب التي كانوا يعانون فيها من الرفض والمعارضة التي لقوها من السكان، وباعتبار قبائل المخزن من

[1] – العشور: ضريبة شرعية تؤخذ على المنتوج الزراعي تقدر بعشر المحصول غير أن الواقع مخالف لذلك، حيث أخضعت لمساحة الأرض المزروعة بغض النظر عن كمية الإنتاج المتحصل عليها، للمزيد ينزر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 144.

[2] – أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 168.

العناصر المحلية فإن ذلك ساعدهم كثيرا على تفادي الوقوع في صدامات مباشرة مع الأهالي.[1]

منحت السلطة العثمانية قبائل المخزن أوسع وأخصب الأراضي الموجودة بالقرب من مازونة ووهران، وتربعت قبائل الدواوير على ما يزيد عن 100.000 هكتار، بالإضافة إلى امتلاك قادة القبائل المخزنية منازل بأهم مدن بايلك الغرب كمعسكر عاصمة البايلك آنذاك.[2]

تسلمت قبائل المخزن مبالغ مالية نقدية هامة من قبائل الرعية، وقد شكل ذلك المورد المالي دخلا محترما، ودعما ماليا هاما لفرسان المخزن في نهاية حكم العثمانيين للجزائر، فأصبح للمجموعات المخزنية نفوذ خاص، وتأثير ملموس على مناطق شاسعة من الإيالة الجزائرية.[3]

2-الدور العسكري:

لقد كانت قبائل المخزن بمثابة القوة العسكرية الكبرى التي أوكلت إليها مهمة مراقبة المناطق البعيدة عن سيطرة السلطة، وهو ما شكل عاملا مساعدا للعثمانيين للتحكم في البلاد، بفضل القوات المخزنية التي كانت موالية وداعمة للحاميات[4] العسكرية العثمانية على مستوى كافة البايلكات[5]، حيث تقوم بدعم المحلات العسكرية والحملات الموجهة لقمع التمردات والثورات، بالإضافة إلى الحفاظ على النظام العام في المناطق الريفية، ودعم سلطة

---

[1] – لوسات فلنزي: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830م)، تر: حمادي الساحلي، مطابع الوحدة مجموعة سراس، تونس، 1994، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 53.

[3] – سميرة طالي معمر: القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1792-1831م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 97.

[4] – الحاميات: هي عبارة عن جيش يمتلك السلطة العليا بالجزائر، فهو يستطيع إقالة الداي وتعيين آخرين وجنود الحامية كلهم متساوون ودورها مراقبة تحركات القبائل الجبلية، للمزيد ينظر: ج. أو. هابنسترايت: رحلة الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د.ت)، ص 31.

[5] – محمد سعيد عقيب: المرجع السابق، ص 08.

البايلك وتمثيله وصد المحاولات العدوانية، بالإضافة إلى دورها في إخضاع الأرياف من خلال المشاركة في الحملات العقابية.[1]

كما كانت تقوم في إطار الدور العسكري بمراقبة الطرق والمناطق الحساسة، وتقوم بأعمال الحراسة على مستوى الطريق بين عاصمة البايلك وقسنطينة، وكذلك حراسة محازن الحبوب على مستوى البايلك، كما ساهمت قبائل المخزن في صد القبائل الجبلية والصحراوية الشديدة ومنعت زحفها إلى المناطق السهلية الخصبة كمناطق متيجة وتلمسان.[2]

تمكن الأتراك العثمانيون بفضل القوة المخزنية من مد نفوذ سلطتهم إلى جهات متباعدة من الإيالة الجزائرية والحفاظ على الحاميات العسكرية المتمركزة بالقرب من الأسواق الهامة والحصون الاستراتيجية والمواصلات الحيوية، واستخلاص الضرائب، وكذاك حفظ الأمن من خلال إخضاع الثائرين والمتمردين.[3]

ولقد كانت السلطة العثمانية تمنح لفرسان المخزن السلاح والخيل وأدوات العمل الفلاحية دون مقابل، مع إعطاء أجور مؤقتة للمحاربين منهم، تماثل تلك التي كانت تصرف للجنود الإنكشاريين، إضافة إلى ما كانوا يحضون به من الغنائم ولأسلاب التي كانوا يتحصلون عليها أثناء مشاركتهم في الحملات العسكرية.[4]

3-الدور الإداري والاجتماعي:

كانت قبائل المخزن بمثابة المساعد الأيمن للسلطة في تطبيق الإجراءات العسكرية والإدارية، حيث كانت بمثابة الشرطة المحلية الرادعة للحركات المعادية وحلقة وصل بين الحكام والأهالي، فكان دورها يتمثل في توفير الأعوان الإداريين المكلفين بجمع الضرائب من قبائل الرعية، وفي الوقت نفسه مراقبتها وتسيير شؤونها وإحصاء وجرد أفرادها.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 09.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 107.

[3] – المرجع نفسه، ص 108.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي...، المرجع السابق، ص 56.

عملت الحكومة العثمانية على التقليل من عداء بعض القبائل لها بإدراجها ضمن قبائل المخزن، ومنها حق القيام بمهمة مراقبة المنطقة التي شهدت ثوراتهم، وبهذا العمل الذكي أمنت البايلكات انتفاضات القبائل المشاغبة.[1]

تمتعت أغلب العائلات المنتسبة إلى المخزن بالأمن والحماية، إذ أنها كانت تعيش في مأمن من الغارات والتعديات التي ازدادت وتكاثرت مع أواخر العهد العثماني.

ساهمت قبائل المخزن في نشر اللغة العربية في مناطق كان الأهالي يتكلمون فيها اللهجات المحلية.[2]

لقد كانت قبائل المخزن تحتل مرتبة اجتماعية ممتازة، حيث وضعتها كحليف للبايلك وتحولت بذلك هذه القبائل في الأرياف إلى طبقة تشبه طبقة الحضر والكراغلة بالمدن، أصبحت تشد الحاكم إلى المحكوم ولو بالقوة، وتخدم مصالح البايلك على حساب سكان الأرياف وتولت قوتها العسكرية إلى طبقة عازلة تفرق وتشتت عوض أن تكون طبقة اجتماعية تجمع وتؤلف بين سكان الريف.[3]

كانت قبائل المخزن عاملا مساعدا في الحد من الحياة البدوية والانتقال التاريخي من الترحال إلى الاستقرار.[4]

-أهم الامتيازات المقدمة لقبائل المخزن:

عملت السلطة العثمانية على كسب ود القبائل المخزنية لمساعدتها في فرض الاستقرار مقابل مجموعة من الامتيازات، نتيجة للدور المهم الذي بعثته في إرساء الأمن في الأرياف، فمنحتها بعض الامتيازات وبعض الحقوق دون بقية الأهالي، ومن بين هذه الامتيازات نذكر:

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 169.

[2] – سميرة طالي معمر: المرجع السابق، ص 98.

[3] – فلة القشاعي مولودة موساوي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771–1837م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، الجزائر، 1989–1990، ص 25.

[4] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 252.

1. إعفاء قبائل المخزن من دفع الضرائب الإضافية والاكتفاء فقط بدفع الزكاة والعشور.
2. القبائل التي تنتمي إلى قبائل المخزن تتمتع بالأمن والحماية وتتمتع بالحماية الكريمية.
3. إدراج قبائل المخزن في المهام الإدارية.[1]
4. فتح الامتيازات الإقطاعية والملكية لهم.
5. إعفائهم من مختلف أعمال السخرة المعروفة على قبائل الرعية (خدمة أراضي البايلك).[2]
6. تمنح السلطة العثمانية لكل عشيرة الأسلحة والخيول حسب عدد الفرسان الذين يمكن أن تجندهم.[3]
7. منحهم مكافآت مالية للانتفاع وأبرز مثال على ذلك ما منحه الحاج أحمد باي (1826-1837م) لفرسان المخزن عندما أغار على قبيلة عبد النور وأحلافها، حيث أعطى 30 رباط لكل فارس يستظهر برأس من رؤوس الأعداء، ومنح 10 ريالات لكل من يغنم بنقدية العدو مع الاحتفاظ بكل ما يتم الاستيلاء عليه من اللباس والمتاع.[4]

ويمكن القول أن العلاقة التي كانت تربط قبائل المخزن بالسلطة الحاكمة كانت مبنية أساسا على مصالح مشتركة بين أهل المخزن والسلطة، فانقسمت العلاقة في معظمها

[1] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 114.

[2] – حسان كشرود: رواتي الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري –2–، قسنطينة، 2007-2008، ص 61.

[3] – حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 89.

[4] – خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 137.

بالتعاون والمشاركة، رغم حدوث فترات من المد والجزر، لذا يمكن تلخيص العلاقة في النقاط الآتية:

1. كانت المهام الأساسية لقبائل المخزن هي مساندة الباي وممثليه وقمع التمردات.
2. تسهيل تنفيذ بعض القرارات الإدارية بالمقابل يستفيد قبائل المخزن من الإعفاء من الضرائب.[1]
3. كانت تلعب دورا في إدارة الإيالة التي تعتمد عليها السلطة.
4. كانت الساعد الأيمن للسلطة في تطبيق الإجراءات الضريبية والإدارية.[2]
5. كانت حلقة وصل بين الأهالي والحكام، ورابطة متينة شدت المحكوم إلى الحاكم وأبقت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية متماسكة.[3]

ومع بداية القرن 18م استطاعت الإدارة العثمانية من السيطرة الكلية على قبائل المخزن خاصة في الأرياف، حيث زاد الارتباط الوثيق بها، ويعود هذا إلى تدهور الأوضاع في البلاد بسبب الاعتداءات الخارجية ونقص موارد الجهاد، ما حتم على الإدارة العثمانية زيادة التركيز على المداخيل والإنتاج في المناطق الريفية، حيث لعبت قبائل المخزن دورا فعالا في ذلك، وأصبحت عنصرا أساسيا في الحكم العثماني، حيث بعد إلغاء الإنكشارية سنة 1826 تقلص الحضور التركي وارتفعت نسبة رجال المخزن.[4]

المبحث الثاني: علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية

لم تكن قبائل الرعية تحظى بامتيازات من السلطة الحاكمة، بل كانت ملزمة بدفع الضرائب والرسوم المختلفة، كما كانت تفرض عليها أعمال السخرة.

[1] – كاميلية دغموش: المرجع السابق، ص 95.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 206.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 167.

[4] – محمد سعيد عقيب: المرجع السابق، ص 10.

كانت قبائل الرعية ملزمة بدفع الضرائب بمختلف أنواعها مثل الزكاة والعشور والخراج واللزمة[1] والمعونة[2] والضيقة، وكانت تدفع على شكل عيني ونقدي[3]، فكانت ضرائب العشور مثلا تدفع بقدر معلوم من الزرع، حيث يذكر حمدان خوجة ما يلي: «...يؤخذ العشر أو الجزء العاشر من الإنتاج وتوضع مقادير تلك الأعشار في صندوق الخزينة بدفع مرتبات الجيش وللاعتناء بالفقراء وتربية الأيتام ودفع أجور القضاة».[4]

وعلى ما يبدو هناك مرونة في طريقة دفع هذا النوع من الضرائب، إذ أن القانون كان يسمح للعامل أن يتفهم مع السكان حول تلك الأعشار واستبدالها بمبالغ معينة، وفي حالة ثبوت أن الأراضي لم تنتج شيئا من المزارعين يعفون من تلك الضرائب.[5]

إن وضع قبائل الرعية لم يكن قارا، حيث كان يتم أحيانا إلحاقها بمصاف قبائل المخزن، وإذا ما سجلت من طرفها أي مخالفة أعيدت إلى ما كانت عليه سابقا، فلقد كانت الممول الرئيسي للإدارة العثمانية ومعاونيها[6]، ذلك لما كانت توفره من مداخيل مالية هامة وإنتاج زراعي وحيواني يستفيد منه كل من السلطة والمجتمع.[7]

---

[1] – اللزمة: هي ضريبة عينية وتعتبر دعما من المقاطعات للبايلك في مداخيل بيت مال المسلمين بالجزائر والتي تعرف بالدنوش الصغرى أو المساهمات الفصلية والدنوش الكبرى أو المساهمات الصحية تفرض على قبائل خاضعة أو قبائل الرعية، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي أواخر العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 91.

[2] – المعونة: هي ضريبة مستحدثة تدفع قمحا أو شعيرا، ونادرا ما تدفع نقدا، تفرض على قبائل الرعية دون استثناء، وفي بعض الأحيان تؤخذ في شكل مساهمات لتموين قوات المحلة والبايلك بالقوات والعلف، للمزيد ينظر: ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791–1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 181.

[3] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 367.

[4] – حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 105.

[5] – المصدر نفسه، ص 106.

[6] – كاميلية دغموش: المرجع السابق، ص 113.

[7] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 179.

كانت قبائل الرعية تقوم بتموين مدن الجزائر والبليدة والقليعة وموظفي الأوجاق[1] بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، وكذلك الفرق المسلحة التي تجند بأمر من آغا العرب، كما تقوم بدفع الضرائب بمختلف أنواعها.[2]

التزمت قبائل الرعية بتقديم مساعدات مادية اشتملت على عدد من الخيل يكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان ومجموعة من الدواب لتكون في خدمة البايلك، إلى جانب هذا كان أفراد هاته القبائل يتعرضون إلى أبشع أنواع الإهانات والإذلال وحتى التعذيب.[3]

وأمام هذا الوضع لجأ الفلاح إلى عدة طرق للتهرب من دفع الضرائب، فقد لاحظ ويليام شالر هجرة السكان نتيجة الظلم حيث قال: «يهاجرون البلد ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال ويسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم إليها»[4]، مما نتج عن إهمال الزراعة واقتصارهم على تربية المواشي، وبالتالي تفاقم ظاهرة البداوة، أما أبو القاسم سعد الله فيقول بهذا الصدد: «وكان الذي لا يستطيع أن يدفع اللزمة أو الحكر أو الضريبة يصبح هو بدوره مشتغلا لغيره...وهناك قبائل خرجت من حالة الرعية إلى حالة المخزنية».[5]

والواقع أن قيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي المزروعة ونوعية الإنتاج، فكانت قبائل الرعية في حوض سباو، تدفع ثلاثة

---

[1] – الأوجاق: لفظ تركي معناه المكان المعد من طين أو القرميد الذي تنفخ فيه النار وتطور ليطلق على جماعة التي يتواجد بها الأفراد في مكان واحد ثم تطور في العصر العثماني، أصبح لقلب أصناف ضد السلطة الذين شكلوا قوة عثمانية برية وبحرية، للمزيد ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ص 53.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 179.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 84.

[4] – ويليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكيا (1816–1824م)، تر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 59.

[5] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي...، ج1، المرجع السابق، ص 157.

صاعات من القمح وصاعين من الشعير عن الزويجة[1] الواحدة، أما القبائل القاطنة في المناطق الجبلية، فكانت ضريبتها تحدد بالنقود، أما الزكاة فكانت خاصة بالأموال والحيوانات كالأبقار والأغنام والجمال، فكانت تؤخذ مثلا رأسا واحدا عن كل خمسة وعشرين رأس من الجمال وعن عشرة رؤوس من الأغنام.[2]

وإذا كان السكان يتقبلون دفع هذه الضرائب لكونها شرعية فرضت على كل مسلم، فإن معارضتهم تظهر عندما يتعلق الأمر بالضرائب المستحدثة التي تكثر فيها تجاوزات الأعوان الإداريين أمثال القياد ورجال المخزن وشيوخ القبائل وغيرهم من الجباة، وذلك لعصوبة مراقبتهم، وقد عانت الكثير من قبائل الرعية من هذا النوع من الضرائب.[3]

المبحث الثالث: القبائل الممتنعة وعلاقاتها بالسلطة العثمانية

تميزت العلاقة بين القبائل الممتنعة والسلطة العثمانية بالاضطراب والعداء وذلك نظرا لما يلي:

- كانت بعض القبائل الجبلية والصحراوية تمتنع عن دفع الضرائب، وقد ساعدها على ذلك موقعها الجغرافي وتضاريسها، وكذا بعدها عن مركز الإدارة وكان رفضها هذا راجع إلى طبيعة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتبر أراضيها من أفقر الأراضي، مما جعل مردودها الزراعي ضعيف، فكان نشاط سكان تلك القبائل مقصورات على القليل من الزراعة وتربية المواشي والتجارة.[4]

---

[1] – الزويجة: هي المساحة من الأرض التي يمكن للفلاح أن يحرثها بزوج من الثيران أو البغال خلال موسم الحرث وبهذه الطريقة تمكن العثمانيون يقدرون الضريبة في الإيالة ويطلق إليها أيضا (جفت) الذي تعني باللغة التركية (زوج)، للمزيد ينظر: خليفة حماش: المرجع السابق، ص 87.

[2] – ويليام شالر: المصدر السابق، ص 60.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق، ص 40.

[4] – عبد الجليل رحموني: العلاقة بين السلطة المركزية والبايلكات في الجزائر العثمانية (1520–1830م)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019–2020، ص 320.

ولهذه الاعتبارات نهجت الإدارة سياسة خاصة إزاء هذا النوع من القبائل، فلم يكن من أولوياتها فرض الضرائب، كما هو الشأن في المناطق السهلية الخاضعة لها، بل كانت تهدف إلى تحويل عدد من القبائل الممتنعة إلى قبائل مخزنية، أو إجبارها على الأقل على دفع ضريبة رمزية تعبيرا عن ولائها وتبعيتها للإدارة.[1]

ولقد كانت الإدارة تسمح لبعض القبائل بأن تعين قضاتها وأن تمارس العدالة حسب هواها، محافظة في الوقت ذاته على الأمن والسلم ودفع الضرائب المقررة عليها بانتظام ووضعت على رأس كل قبيلة إمارة صغيرة يتولى شيخها رئاستها[2]، وفي حالة رفضها الالتزام بشروطها فإن الإدارة كانت تضطر إلى شن حملات عسكرية ضدها، ومصادرة ثرواتها وتشريد أفرادها وسجن وقتل زعمائها هذا ما تسبب في تدهور العلاقات بين الحكام والقبائل الممتنعة، ولتوضيح مثل تلك العلاقات أكثر نقدم بعض الأمثلة على المصادرة والتشريد.[3]

كانت قبائل ريغة الواقفة بضواحي مليانة في حالة حرب ضد الإدارة لرفضها دفع الضرائب، حيث كانت هذه القبائل تتردد على سوق مليانة الأسبوعي، وفي أحد الأيام اعترض كراغلة مليانة بسيلها وشنوا هجوما على قرى أهل ريغة وأحرقوا منازلهم وخيامهم، وإثر هذه الواقعة أصدر الداي عمر أوامره لمنحهم الأمتان وتم نقلهم إلى عين سلطان وطلب منهم زرع الأرض ويصبحوا من المخزن، إلا أن الإدارة لم تلتزم بوعدها وطرتهم وتم نقلهم إلى بايلك الغرب.[4]

1-في بايلك قسنطينة:

ساهمت العوامل السابقة في عدم تمكن الإدارة من إخضاع قبائل المنطقة لسطلتها بداية من الوجود العثماني في الجزائر خاصة بعد تنافس بعض الأسر القوية لها حول تقاسم السلطة على قبائل المنطقة، فلم يكن في وسع الإدارة ضمان مداخيل الضرائب، إلا عن

[1] – المرجع نفسه، ص 324.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته...، المرجع السابق، ص 190.

[3] – فارس العيد: المرجع السابق، ص 291.

[4] – المرجع نفسه، ص 292.

طريق شن حملات عسكرية ضد القبائل الممتنعة، فكان ذلك يجعلها في حالة حرب دائمة معها.[1]

توالت الحملات ضد القبائل الممتنعة طوال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بفضل السياسة الداخلية للحكام العثمانيين، ويبدو أن الهدف من مصادرة ثرواتها هو إرغامها على ترك جبالها المحصنة[2] للاستقرار في المناطق السهلية، ولتكون تحت مراقبة الإدارة بعد تحويلها إلى قبائل المخزن.

2-في بايلك التيطري:

سلكت الإدارة نفس السياسة مع قبائل المنطقة، ويعود عدم استقرار وضع قبائل البايلك التي يغلب عليها الطابع البدوي أن الإدارة منذ بداية عهدها استعملت العنف من أجل إخضاع القبائل على دفع الضرائب وقامت بحملات عسكرية ضدها.[3]

3-في بايلك الغرب:

عانت الإدارة العثمانية منذ بداية وجودها في المنطقة من موقف بعض القبائل المعادية لها، وتعود أسباب فشل الإدارة العثمانية في فرض سلطتها في بايلك الغرب إلى كثرة المنافسين لها، المتمثلين في الزيانيين في تلمسان وضواحيها والإسبان في وهران وكذا الثورات التي كانت تحاك ضد الدولة العثمانية[4]، حيث لم يتمكن العثمانيون من إخضاعهم بصفة نهائية، بعد تحويلهم إلى قبائل مخزنية عن طريق القوة، سرعان ما تعود إلى وضعها الأصلي، بمجرد شعورها بضعف الإدارة، مما كان يرغم البايات على استعمال القوة ضدها لإجبارها على دفع الضرائب.[5]

---

[1] – أحمد مبارك العطار: تاريخ حاضرة قسنطينة، تص، تع: نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات، الجزائر، 1952، ص 120.

[2] – عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، ع: 2، الجزائر، 2002، ص 123.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 197.

[44] – المرجع نفسه، ص 202.

[5] – سميرة طالي معمر: المرجع السابق، ص 102.

ومن العوامل الأساسية التي صعبت من مهمة الإدارة العثمانية في بايلك الغرب، عدم تمكنها من إخضاع بعض القبائل لطاعتها، هو الوجود الإسباني في المنطقة، الذي كان بمثابة دعم حقيقي لتلك القبائل للاحتفاظ باستقلالها[1]، ومن أهم القبائل التي كانت تتعامل مع الإسبان هي "كريشتل وحميان، وغمزة، وأولاد عبد الله، وأولاد علي، وقد وجد الإسبان لدى تلك القبائل الدعم الضروري، الذي ساعدهم في تعزيز وجودهم في وهران وضواحيها فكانوا يجندون منها الرجال ويتزودون بالأقوات والأخبار[2]، وقال عبد القادر المشرفي عن قبائل كريشتل ما يلي: «...كان شأنهم من الإسبانيين، جلب الأخبار لهم وتغطيس الناس، فهم المغناطيس، ويقال لهم المغطسون، وكان الإسبانيون لا ينقطعون عنهم في البحر لأخذ ما يفتقرون إليه من عندهم، وكان من الكريشتلين بعض الأعوان للنواحي الشرقية والقبيلة...».[3]

وقد حاول العثمانيون عبر المراحل المختلفة، التقليل من التأثير الإسباني على قبائل بايلك الغرب، فلهذا قام الداي شعبان في عام 1098هـ/1686م بفرض حصار على مدينة وهران، إلا أن الإسبان المتحالفين مع بين عامر توصلوا إلى إبعاد المحاصرين، بعد مقتل الداي شعبان، وبعد هذه الهزيمة التي مني بها العثمانيون، عقد الداي محمد بكداش العزم على استرجاع مدينة وهران من الإسبان وأمر الباي مصطفى بوشلاغم بإعداد العدة.[4]

إن ما ميز قبائل بايلك الغرب طوال فترة الحكم العثماني، هو عدم تمكن الإدارة العثمانية من إخضاعها بصفة نهائية، فبعد تحويلها إلى قبائل مخزنية عن طريق القوة، سرعان ما تعود إلى وضعها الأصلي، بمجرد شعورها بضعف الإدارة، مما كان يرغم البايات على استعمال القوة ضدها لإجبارها على دفع الضرائب.[5]

---

[1] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص202.

[2] – عبد القادر المشرفي: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح، تق: محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، (د.ت)، ص 37.

[3] – المصدر نفسه، ص12.

[4] – أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي: القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تح، تق: ناصر الدين سعيدوني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص 63.

[5] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 109.

ولقد فرضت السياسة العثمانية سلطتها وأخضعت القبائل والسكان وربطتهم بالحكم المركزي معتمدة في ذلك على مبدأ فرق تسد، وإثارة عامل المنافسة بين القبائل وإقامة نظام دفاعي يستند على الحاميات العسكرية وقبائل المخزن للحد من تحركات القبائل الجبلية، وإرسال حملات فصلية وشن هجمات انتقامية واستفزازية من طرف فرسان المخزن[1] ضد القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب بغية إضعافها وإجبارها على الخضوع مثل ما حدث لقبيلة الأحرار إحدى قبائل منطقة تيارت، التي رفضت الانصياع والخضوع لوقت طويل للسلطة التركية، لكن حاجتها في البحث عن المراعي فرض عليها التواجد بالتل بضواحي اليعقوبية في رحلة سنوية.[2]

وتجد الإشارة إلى أن صراع القبائل الممتنعة مع السلطة العثمانية كانت له عواقب وخيمة على الجزائر ككل، فقد انعدم الأمن وأضحى الكل مهددا وتراجعت جوانب الحياة المختلفة وخاصة الاقتصادية منها، حيث أرغمت القبائل على التخلي عن الاستقرار مخافة رجال السلطة الذين يمكن أن يغيروا عليهم في أي وقت خاصة مع بداية الصيف أو الخريف عندما كانت تخرج المحلة لاستخلاص الضرائب من مختلف مناطق الجزائر، وبدأت حياة البدو والتنقل والهروب من بطش السلطة وأعوانها[3]، لا سيما في الفترة الخيرة من العهد العثماني، حيث اشتدت وطأت الإدارة العثمانية على القبائل الممتنعة ويمكن إرجاع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، فكانت الدولة تعاني عجزا ماليا نتيجة لعدة عوامل داخلية وخارجية، المتمثلة في الآفات الطبيعية والأوبئة والحروب والحملات الأوروبية، التي انتهت بالحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية.[4]

[1] – الأغا بن عودة المزاري: المصدر السابق، ص 367.

[2] – المصدر نفسه، ص 369.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 110.

[4] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص204.

المبحث الرابع: محطات توتر العلاقة بين القبيلة والسلطة

لقد تغيرت العلاقة بين القبائل والسلطة العثمانية، بسبب عدة عوامل أهمها التهميش الاقتصادي والسياسي والسياسية الضريبية المجحفة في حق الشعب الجزائري، ومن أهم التمردات التي قام بها القبائل ضد السلطة العثمانية نذكر:

1-ثورة قبيلة فليسة 1767م:

حدثت هذه الثورة بسبب امتناع القبيلة عن دفع الأداء سنة 1767م ودامت ما يقارب 7 سنوات، بسبب إرهاقهم بالضرائب، وزحفت قواتهم إلى الجزائر نفسها وتتبعوا قوات الداي في قرى متيجة التي كانت نتيجة الزحف للقضاء على 300 إنكشاري، حيث جهز الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م) جيشا لتأديب القبيلة، فأرسل 400 إنكشاري و1200 مقاتل من بايلك التيطري وقسنطينة والغرب[1]، وتصادفت هذه الأوضاع مع تدهور الأوضاع الداخلية، حيث تعرض الداي لستة محاولات اغتيال في مدة ثلاثة أشهر، فلجأ الداي للحرب الاقتصادية، حيث منع القوافل التجارية الداخلية والخارجية من وإلى منطقة القبائل، واتبع أسلوب الأرض المحروقة لكن دون جدوى، إلا أنه وبضغط هذه القبيلة تم رضوخ الداي إلى مطالبها والمتمثلة في تخفيض الغرامة السنوية من (100 ريال بوجو إلى 50 ريال) وقد استمرت الثورة إلى غاية 1774م.[2]

2-ثورة أولاد نايل سنة 1772م:

امتنعت قبيلة أولاد نايل سنة 1763م عن دفع الضريبة لباي التيطري فوجه الباي عثمان حملة لهم، إلا أنهم هزموه، وفي سنة 1772م ضرب قبائل أولاد نايل حصارا على عامة بايلك التيطري، واستولت على مركز حامية سور الغزلان، وهي نقطة عبور رئيسية بين

[1] - صالح عباد: المرجع السابق، ص 213.

[2] - المرجع نفسه، ص 214.

الجزائر وقسنطينة، فاستعان باي التيطري بقوات بايلك الشرق بقيادة صالح باي وبقيادة بايلك الغرب، إلا أنهم فشلوا في السيطرة عليهم.[1]

3-تمرد الذواوة في الصحراء:

وصل التمرد إلى جهات الشمال، حيث وجدوا في محالفة قبائل الخنانشة دفعا قويا في وجه البايلك، حيث اشتهرت هذه القبيلة بتحديها لسلطة البايات في نواحي الزيبان منذ وقت طويل، وقد تمكنت هذه القبيلة في عهد زعيمها أحمد بن الصخري من بسط نفوذها على أولاد عزام، نفوسة، وبسكرة وصولا إلى الهضاب الشمالية، فشملت قبيلة ريغة التي عرفت كذلك بتمردها على البايلك.[2]

4-حركات التمرد بالأوراس النمامشة:

حدثت هذه التمردات بمنطقة الأوراس في النمامشة، تميزت بالعنف والخطورة نظرا لعصوبة تضاريس المنطقة وشدة بأس أهلها وتحولهم إلى الترحال، حيث رفضوا دفع الضرائب وامتنعوا عن قبول موظفي البايلك، وتجنبوا التعامل معهم، ومن أهم هذه التمردات نذكر عصيان سيدي يحيا بن سليمان الأوراسي، وابنه أبو عبد الله أحمد في مطلع القرن 17م، هذا الأخير الذي ألحق خسارة كبيرة بقوات الباي وانتهى باستلام سيدي يحي بن سليمان وأخضعها الباي سنة 1822م.[3]

5-تمرد الشمال القسنطيني:

ظل الشمال القسنطيني بعيدا عن حكم البايلك بسبب طبيعته الجبلية وصعوبة إقرار الحاميات به، وبدعوة من الشريف ابن الأحرش في مطلع القرن 19م أدى إلى حدوث ثورة عارمة[4]، حيث تمكن هذا الأخير بمعية قبائل أولاد عيون وبني مسلم وبني خطاب من الإيقاع بالقوة العسكرية التي كان يقودها الباي عثمان بنواحي ميلة سنة 1804م، حيث لقي

[1] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 242.

[2] – فلة القشاعي: المرجع السابق، ص 169.

[3] – فلة القشاعي: المرجع السابق، ص 167.

[4] – المرجع نفسه، ص 163.

هذا الأخير حتفه مع الكثير من قواته عندما حاصره رجال القبائل الثائرة، لكن هذا الانتصار لم يمر دون القضاء على هاته الثورة والتضييق على ابن الأحرش الذي تحول إلى الناحية الغربية بوهران.[1]

6-تمرد قبيلة زواوة:

حدثت هذه الثورة في القرن 18م، حيث كانت هذه القبيلة ممتنعة عن العثمانيين بسبب فرض ضرائب جديدة على أهلها نتيجة نقص الغنائم البحرية، حيث كانوا يدفعون ضريبة الاستقلال الداخلي فقط، وفي سنة 1780م خرج أهل زواوة عن القائد العثماني محمد العزيرا واستولوا على برج قلعة بوغني وبعدها على برج حمزة وتمكنوا من قتل قائد الحامية العثمانية في سباو محمد ذباح.[2]

استمرت هذه الثورة مدة سنة وأزعجت السلطة العثمانية، فقامت بتجنيد جيشا بقيادة شريف آغا والباي سفطان من مقاطعة المدية ومن قسنطينة الباي أحمد القلي، حيث قاموا بوضع حدا لهذه الثورة والقضاء عليها.[3]

7-ثورة ابن الأحرش:

انتهج العثمانيين سياسة فرق تسد التي كانت من أنجع الأساليب في حكم البلاد واعتبروها وسيلة فعالة وضرورية لأي حاكم يريد السيطرة على زمام الأمور في البلاد، مما زاد معاناة الأهالي، حيث كانوا يتحملون الجزء الأكبر من الضرائب، مما أدى إلى عجزهم عن تسديدها، وفور إعلان ابن الأحرش عن ثورته سنة 1804م، التفت حوله القبائل حيث راح يحرض السكان على حمل السلاح ومهاجمة قسنطينة، إلا أنه فشل في هجومه الأول عليها بسبب قلة النظام والانضباط.[4]

---

[1] – أحمد بن مبارك العطار: المصدر السابق، ص 111.

[2] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص 213.

[3] – المرجع نفسه، ص 214.

[4] – جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري بين القرنين 10-13هـ/16-19م، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 270.

أثناء مهاجمة ابن الأحرش لبايلك قسنطينة كان الباي عثمان بك خارج المدينة يقوم بجمع الضرائب، وكان قد ترك خلفه أحمد بن الحاج بقيادة قواته لقمع المتمردين وقتل خلالها العديد منهم وتوسع نفوذه بسرعة كبيرة حيث أيده المرابطون وأيده الشعب، وقد وجد الأتراك صعوبة في القبض على ابن الأحرش والقضاء على التمرد، كما استعصى عليهم تحريض السكان ضده، في حين توالت المدن في السقوط بيده واحدة تلوى الأخرى.[1]

اختلفت الروايات في نهاية ابن الأحرش، فمنهم من قال أنه اختفى ثم ظهر من جديد محاولا استمالة بعض القبائل في بجاية وجيجل، فقام بآخر معركة الرابطة التي يقال أنه قتل فيها، في حين يقول أحمد الشريف الزهار: «وضيق عليه البلاد إلى أن هرب إلى الناحية الغربية فقتله ابن الشريف (الثائر بها) وأضعنت نار الفتنة من الناحية الغربية الشرقية».[2]

لم تنجح ثورة ابن الأحرش في مبتغاها بسبب إعلانه عن ثورته على السلطة الحاكمة قبل أن تنتشر دعوته انتشارا واسعا، كما التجأ رجال البايلك إلى منح رؤساء القبائل والزوايا مكافآت مادية مقابل معارضتهم لابن الأحرش.[3]

1-أساليب السلطة العثمانية لردع القبائل:

استعملت السلطة العثمانية أساليب تنوعت بين الودية والقمعية في فرض سيطرتها على القبائل في كل مقاطعات البايلك الأربعة، خاصة إذا ما شعرت بقوتهم وتحالفهم ومن بين الأساليب التي انتهجتها نذكر:

1-1-الأساليب الودية:

أ-التعاون-التفاوض والمصاهرة:

اتبعت السلطة العثمانية الأسلوب الودي القائم على التعاون من أجل إخضاع القبائل واستخلاص الضرائب دون اللجوء إلى المواجهات العسكرية التي كانت تقوم بها بغرض

[1] - عبد القادر المشرفي: المصدر السابق، ص 68.

[2] - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 215.

[3] - المصدر نفسه، ص 216.

تأديب القبائل، ولما أدرك العثمانيون عدم قدرتهم على مواجهة كل الجبهات لوحدهم جنحوا إلى استغلال ما عرف عند العرب بالعصبية[1] والتي تكون الحماية والمدافعة والناس بالطبيعة يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، ولأن عصبية النسب لا تكفي وحدها لبسط السلطة وفرض الطاعة عل كل الرعية عهد البايات إلى اصطناع عصبية حصلت لهم بواسطة "الولاء" و"الحلف".[2]

حاولت السلطة العثمانية كسب وود ومساندة أكبر عدد من القبائل لأجل ضمان الحد الأكبر من الولاء والطاعة، من جهة ومواجهة القبائل المناهضة من جهة ثانية.[3]

كما استخدمت السلطة العثمانية أسلوب التفاوض دون استخدام القوة ومثال ذلك ما حصل بين رجال بايلك الغرب وأهل عين ماضي في الجنوب الغربي، حيث بدأت عملية التفاوض بإبراز أقصى مظاهر الخضوع لسلطة الباي وانتهت باتفاق تام بين الطرفين دون الحاجة إلى استخدام أي وسيلة عسكرية، كما لجأوا إلى مصاهرة بعض القبائل التي تنتمي إلى النسب الشريف وذلك كأسلوب لكسب الولاء والطاعة.[4]

ب-سياسة التمييز وتشجيع الفتن بين القبائل:

لجأ الحكام والبايات إلى سياسة "فرق تسد" من أجل ضمان استمراريتهم تمثلت في زرع الفتن، حيث أن هذه السياسة مكنت السلطة المركزية من القضاء على التحالف القبلي، فقد أدرك الحكام أن أي تكتل قبلي قد يشكل تهديدا حقيقيا ضدهم فعمدوا على خلق الفتن

[1] – العصبية: هي رابطة دموية وتلاحم بين الأرحام وتكاثف وتناصر من ذلك عصبة الرجل بنوه وقرابته لأبيه، والتعصب من العصبية وهو أن يدعوا الرجل إلى نصرة عصبيته والتألب معهم على من يناويهم ظالمين كانوا أو مظلومين، للمزيد ينظر: أبي الفضل جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 791.

[2] – خديجة دوبالي: العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق، مجلة الحوار المتوسطي، ع: 3، مارس 2011-2012، ص 16.

[3] – أحمد بن الهطال التلمساني: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي، ط1، تح: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969، ص 39.

[4] – ابن هطال التلمساني: المصدر السابق، ص 39.

والثغرات بين الأعراش والقبائل حتى تعرقل من إمكانية توحدها والوقوف ضد أي تمرد محتمل.[1]

ففي مناطق البايلك استطاع شيوخ القبائل ضم مناطق واسعة إلى نفوذهم، فقويت بذلك شوكتهم حتى خاف منهم البايات فاهتدوا إلى خلق روح التنافس بينهم والدسائس لهم فتناحرت بذلك القبائل على السلطة وقويت نزعة التعصب بينهم حتى تقاتلوا، وبذلك أتقن الحكام لعبة استغلال التنافس بين القبائل وبذلك يحافظون على دورهم كأسياد للبلاد دون أن يضطروا إلى استعمال القوة والعنف.[2]

2-الأساليب القمعية والعسكرية:

أ-سياسة العداء والترهيب:

عملت السلطة العثمانية على إبقاء القبائل المحلية بعيدة عن أي مساهمة في أمور البايلك، وهذا رغبة منها على إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب السياسية، وهو ما دفع بالقبائل المعادية إلى اعتبارها جيش أجنبي دخيل عنها، ولقد رفض الحكام العثمانيون فكرة المساواة مع الرعية، حيث وصل ظلمهم وتعسفهم إلى حد مصاهرة أملاك الرعية أحيانا[3]، وبذلك كانت سياستهم مرتكزة على العداء والتخوف واحتقار الرعية والظلم، مما جعل العنتري يصف تصرفاتهم بأنها: «أعمال ناتجة عن تصرفات غير إنسانية، فتميزوا بالاستبداد والقتل والتدمير وتبذير الأموال وإشباع الرغبات والاهتمام بالمصالح الخاصة وإهمال شؤون الرعية».[4]

[1] – محمد أوجرتيني: الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016، ص 326.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 109.

[3] – محمد صالح ابن العنتري: المصدر السابق، ص 81.

[4] – المصدر نفسه، ص 83.

بسبب هذه السياسة المجحفة ضد سكان البايلك اتسمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالنفور وعدم الثقة والعداء، لأن الرعية كانوا محل استغلال من طرف الحكام العثمانيون مع دفع الضرائب والغرامات.

ب-سياسية القوة وتجريد الحملات العسكرية:

لجأ الحكام إلى ردع القبائل في حالة تخوفها منها عن طريق استعمال القوة العسكرية لتدمير المداشر الحصينة وإتلاف الأمتعة والزرع حتى تضطر القبيلة العامية تحت وطأة الاضطهاد وسوء الأحوال إلى المهادنة والخضوع، وفي حالة تعذر السلطة في إخضاع هذه القبائل فإنها تلجأ إلى تشتيتها وتجريدها من أراضيها الخصبة.[1]

[1] – عبد الجليل رحموني: المرجع السابق، ص 253.

الخـــاتمة

الخاتمة:

ما يمكننا قوله من خلال دراستنا لموضوع العلاقة بين السلطة والقبيلة في الجزائر خلال العهد العثماني أن:

- الأحداث التي شهدها المغرب الأوسط من تردي الأوضاع السياسية، وسقوط دولة الموحدين وتفككها إلى دويلات متناحرة فيما بينها وتشكيلها لإمارات وقبائل خاصة في المغرب الأوسط كل ذلك أدى إلى موجة من التحرشات الإيبيرية الإسبانية والبرتغالية على سواحله أدت إلى الاستنجاد بالإخوة بربروس الذين كانوا يحملون لواء الخلافة العثمانية الإسلامية في حوض البحر المتوسط خاصة بعد الانتصارات التي حققوها في مدينة "جربة" بتونس.
- ألقحت الجزائر رسميا بالدولة العثمانية سنة 1518م، ولقد عرف نظام الحكم فيها أربعة مراحل، حيث عرفت مرحلة البيلربايات أزهى عصور الحكم العثماني بالجزائر، تليها مرحلة الباشوات التي تخللتها الفوضى والاضطرابات خاصة على السواحل الجزائرية ليتغير النظام إلى نظام الآغوات الذي برزت فيه الإنكشارية كقوة ذات نفوذ تليها مرحلة الدايات التي عرفت فيها الانفصال عن الباب العالي.
- كانت السلطة الحاكمة في إيالة الجزائر عاجزة عن التحكم فيها فتم بذلك تقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات إدارية يشرف على تسييرها جهاز إداري مكون من هيئة من الموظفين.
- تأثرت الإدارة المحلية بإيالة الجزائر تأثيرا مباشرا بالسلطة المركزية، لجأت السلطة العثمانية في فرض سيطرتها على قبائل المخزن، حيث كانت تمثل الجهاز الإداري الذي اعتمدت عليه في استخلاص الضرائب واستغلال الأراضي الزراعية وحفظ الأمن والاستقرار، فكانت بذلك حلقة وصل بين الإدارة والسكان، وساهمت بشكل كبير في إثراء خزينة الدولة.

- لجأت السلطة العثمانية إلى فرض سيطرتها على قبائل الرعية التي كانت تعد أضعف حلقة في المجتمع الجزائري فكانت بذلك الممون الرئيسي للإدارة العثمانية.
- لقد ساعدت التضاريس الوعرة القبائل الممتنعة من التهرب من دفع الضرائب، مما جعل السلطة العثمانية تلجأ إلى اتباع أساليب ودية وأخرى قمعية من أجل فرض سيطرتها عليها.
- انتهجت الإدارة العثمانية في الجزائر عدة أساليب ودية وقمعية من أجل إخضاع القبائل لها، خاصة التي كانت تشكل خطرا عليها، حيث أثارت بسبب سياستها بذور الفرقة والتناحر بين القبائل وغذت روح الصراعات بين الأفراد فيما منحت القبائل الموالية لها امتيازات عدة من أجل خدمة مصالحها.
- استطاعت السلطة العثمانية من فرض سيطرتها على قبائل الرعية وإخضاعها لها عن طريق القوة وكانت بها علاقة قهرية.
- تميزت العلاقة بين القبائل الممتنعة والسلطة العثمانية بالفتور والاضطراب والعداء في الكثير من الأحيان، وذلك راجع إلى تغير الحكم والاضطرابات التي كانت تمر بها الإيالة أحيانا.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. أبي الفضل جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
2. بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر، تع: أبو العيد دودو، دار هومه، الجزائر، 2009.
3. التلمساني أحمد بن الهطال: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي، ط1، تح: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، 1969.
4. الخطيب لسان الدين: الإحاطة بأخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.
5. خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، مكتبة الحياة، الجزائر، 1975.
6. الراشدي أحمد بن عبد الرحمن الشقراني: القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تح، تق: ناصر الدين سعيدوني، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.
7. الزهار أحمد الشريف: مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980.
8. الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تق، تع: المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
9. سبنسر ويليام: طائفة رياس البحر، تع وتق: عبد القادر زبادية، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
10. شالر ويليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكيا (1816-1824م)، تر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

11. العطار أحمد مبارك: تاريخ حاضرة قسنطينة، تص، تع: نور الدين عبد القادر، المدرسة العلمية للدراسات، الجزائر، 1952.
12. كورين شوفاليه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510-1541م)، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
13. لوسات فلنزي: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830م)، تر: حمادي الساحلي، مطابع الوحدة مجموعة سراس، تونس، 1994.
14. مارمول كربخال: إفريقيا، ج2، تح: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1988.
15. محمد بن الأمير عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شر، تع: ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة، بيروت، 1964.
16. محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1969.
17. محمد صالح ابن العنتري: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تق وتع: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
18. المزاري الأغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تق: يحي بوعزيز، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1900.
19. المشرفي عبد القادر: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح، تق: محمد بن عبد الكريم، مكتبة الحياة، (د.ت).
20. الناصري أحمد بن خالد السلاوي: الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، المغرب، 1954.

21. هابنسترايت ج: أورحلة الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، (د.ت).

22. وولف جون.ب.: الجزائر وأوروبا (1500-1830م)، تر وتع: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد، الجزائر، 2009.

ثانيا: المراجع

1. بحري أحمد: الجزائر في عهد البايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، ط1، دار الكفاية، الجزائر، 2013.

2. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

3. الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4. خنوف علي: السلطة التركية في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق ونهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، [د.ن]، الجزائر، 1999.

5. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

6. سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر وبداية الاحتلال، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، د.ت.

8. سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

9. سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.
10. السليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
11. شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، تع: محمد مولي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1983.
12. شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
13. الصلابي علي محمد: الدولة العثمانية-عوامل النهوض وأسباب السقوط-، ج1، ط4، دار المعرفة، مصر، 2006.
14. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، دار هومه، بوزريعة، الجزائر، 2012.
15. العسلي بسام: خير الدين بربروس، ط2، دار النفائس، مصر، 1986.
16. غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طبعة خاصة، سلسلة المشاريع الوطنية، منشورات المركز الوطني للدراسات، 2007.
17. فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1969.
18. المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
19. معاشي جميلة: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري بين القرنين 10-13هـ/16-19م، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
20. الميلي مبارك محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1989.

21. ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
22. هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.
23. هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. أوجرتيني محمد: الفقهاء والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016.
2. بومدين دياب: بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م، دراسية سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.
3. دحماني توفيق: النظام الضريبي ببايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1779-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004
4. دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1792-1865م) -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.
5. دغموش كاميلية: قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.

6. حماش خليفة: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988.
7. حرفوش عمر: الإدارة الجزائرية في العهد العثماني-الإدارة المركزية أنموذجا-، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
8. طالي معمر سميرة: القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1792-1831م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
9. كشرود حسان: رواتي الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري - 2-، قسنطينة، 2007-2008.
10. عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م)، دار السلطان أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، 2013-2014.
11. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات 1671-1830، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
12. رحموني عبد الجليل: العلاقة بين السلطة المركزية والبايلكات في الجزائر العثمانية (1520-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020.
13. القشاعي فلة مولودة موساوي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، الجزائر، 1989-1990.

14. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

رابعا: المجلات والمقالات

أ-المقالات:

1. جمال بن طاهر: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، 2003.

ب-المجلات:

1. بن خروف عمار: العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، ع: 2، الجزائر، 2002.
2. بابه عائشة: الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني (1519-1830)، مجلة متون، مج8، ع8، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، جانفي 2017.
3. دوبالي خديجة: العلاقات الاجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق، مجلة الحوار المتوسطي، ع: 3، مارس 2011-2012.
4. سعيدوني ناصر الدين: "دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي لإيالة الجزائر"، مجلة الأصالة، ع: 32، 2013.
5. العيد فارس: التركيبة الاجتماعية في الغرب الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي، مجلة عصور الجديد، ع 3،4، وهران، 2011.
6. عقيب محمد سعيد: قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بالسكان، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج9، ع2، جامعة الشهيد حمة لخضر عمارة، الوادي، الجزائر، 2018/12/30.

7. الصباغ ليلى: الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث، المجلة التاريخية المغاربية، ع7، 08 جانفي 1977.

8. رفاف شهرزاد: القبيلة خلال العهد العثماني ديناميكية الخضوع والتمرد، مجلة المعيار، مج 25، ع 53، 2021.

خامسا: المعاجم

1. صابان سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000.

2. الخطيب مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة 01

مدخل تمهيدي

ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية

1-**الوضع السياسي للمغرب الأوسط**..... 07

2-**التواجد العثماني في الجزائر** 08

3-**تطور النظام السياسي بالجزائر العثمانية (1518-1830م)** 10

3-1-عهد البايلرباي (1518-1587م) 10

3-2-عهد الباشوات (1588-1659م) 11

3-3-عهد الآغوات (1659-1671م) 12

3-4-عهد الباشوات (1671-1830م) 12

4-**التنظيم الإداري بالجزائر خلال العهد العثماني** 13

4-1-دار السلطان 13

4-2-بايلك التيطري 14

4-3-بايلك الشرق 15

4-4-بايلك الغرب 15

الفصل الأول

التشكيل القبلي بالجزائر العثمانية

المبحث الأول: الإدارة العثمانية في الجزائر 18

1-الإدارة المركزية 18
أ-الداي 18
ب-الخزناجي 18
ج-بيت المالجي 18
د-خوجة الخيل 19
هـ-آغا العرب 19
2-الإدارة الإقليمية 20
أ-الباي 20
ب-الخليفة 20
ج-آغا الدائرة (خوجة الخيل) 20
د-شيخ البلد 21
3-تركيبة المجتمع الجزائري 21
أ-سكان المدن 22
1-جماعة الأتراك العثمانيون 22
2-جماعة الكراغلة 22
3-جماعة الحضر 22
أ-بني ميزاب 23
ب-الأغواطيون والبسكريون 23
ج-القبائليون 23
د-الجيجليون 23
هـ-اليهود 23
و-الدخلاء 23
4-سكان الريف 24

أ-تعريف القبيلة 24
المبحث الثاني: قبائل المخزن 24
1-تعريفها 24
2-أصولها 25
3-موقعها الجغرافي 26
أهم القبائل المخزنية في البايلكات 27
1-في بايلك الشرق 27
أ-الخنانشة 27
ب-دائرة الأغا 28
ج-مخزن ابن الدايخة 28
2-في بايلك الغرب 28
أ-المخزن الوهراني 28
ب-مخزن مستغانم 28
3-في بايلك التيطري 28
4-تنظيمها 29
المبحث الثالث: قبائل الرعية 30
1-أصولها 30
أ-الموقع الجغرافي 31
ب-الوضع المادي 31
ج-الصراعات والحروب القبلية 31
2-تنظيمها 31
أ-دار السلطان 32
ب-بايلك الغرب 33

ج–بايلك التيطري 33
د–بايلك الشرق 33
المبحث الرابع: القبائل المستقلة (الممتنعة) 34
1–أصولها 34

الفصل الثاني

علاقة القبيلة بالسلطة العثمانية

المبحث الأول: علاقة قبائل المخزن بالسلطة العثمانية 38
1–الدور الاقتصادي 38
2–الدور العسكري 39
3–الدور الإداري والاجتماعي 40
–أهم الامتيازات القدمة لقبائل المخزن 41
المبحث الثاني: علاقة قبائل الرعية بالسلطة العثمانية 43
المبحث الثالث: القبائل الممتنعة وعلاقاتها بالسلطة العثمانية 46
1–في بايلك قسنطينة 47
2–في بايلك التيطري 48
3–في بايلك الغرب 48
المبحث الرابع: محطات توتر العلاقة بين القبيلة 51
1–ثورة قبيلة فليسة 1767م 51
2–ثورة أولاد نايل سنة 1772م 51
3–تمرد الذواوة في الصحراء 52
4–حركات التمرد بالأوراس النمامشة 52
5–تمرد الشمال القسنطيني 52

6-تمرد قبيلة زواوة 53
7-ثورة ابن الأحرش 53
1-أساليب السلطة العثمانية لردع القبائل..... 54
1-1-الأساليب الودية..... 54
أ-التعاون-التفاوض والمصاهرة..... 54
ب-سياسة التمييز وتشجيع الفتن بين القبائل..... 55
2-الأساليب القمعية والعسكرية..... 56
أ-سياسة العداء والترهيب 56
ب-سياسية القوة وتجريد الحملات العسكرية 57
الخاتمة 59
قائمة المصادر والمراجع 62
فهرس المحتويات 71